حبك النص

منظورات من التراث العربي

محمد العبد

أستاذ علم اللغة - كلية الألسن

جامعة عين شمس

توطئـــة :

يميـز هـارتمان Hartmann ـ في نشـأة علم لغـة النص ـ بين سـبع مـراحل من التطور وضـعت مـعـالمه، هي :علم البـلاغـة، وعلم الأسلوب، والتأويل، والسيميائية، وتحليل المضمون، ونظرية أفعال الكلام، والبلاغة الجديدة. أما علم البلاغة ـ من بينها ـ فقد تجلت أهميته في تعامله مع اللغـة من حـيث هي خطاب فـعلى، وفي تشكيله أنماط الاتصـال المؤثر ومعاييره [1].

في علم البـلاغـة العـربي، تقع مناطق شـاسـعـة للعناية بطرق الإبلاغ المؤثر، فضلاً عن العناية بمعايير البنية المثلى للنص وصناعته، ولكن تظل بين العلمين وجوه للمفارقة. بينما علم البلاغة الغربي كان أول العلوم التي أسهمت في تأسيس هذا العلم اللغوي النصي، لم يطور علم البلاغة العربي علماً جديداً.

تهـدف هذه الدراسـة إلى الكشف عن تبصـرات القـدماء ومنظوراتهم إلى خاصيـة الحبك Coherence. وتسـعى من وراء ذلك إلى استصـفـاء المبادئ والتصورات التي يمكن لها أن تتخذ مرتكزات لتحليل النص العربي تحليلاً مناسبًا، لا يغفل عن خواصه ومعاييره البنائية والاتصالية، من حيث إن النص ـ في المقام الأول ـ إنتاج بيئته الاجتماعية والحضارية، وهو ـ في الوقت نفسه ـ يدل عليها ويمارس فيها وظائفه.

---

(1) Hartman, R. R. K.: Contrastive Textology: Comparative Discourse. Julius Groos Verlag, Heidelberg (1980), pp. 10-13.

وأحسب أن علم لغة النص وتحليل الخطاب هما أفضل نقطة يلتقي عندها علم البلاغة وعلم اللغة أحدهما بالأخر. من ثم، تأمل هذه الدراسة أن تكون خطوة على طريق توثيق الصلات بين علم البلاغة وعلم اللغة توثيقاً يفيد منه كلا العلمين؛ وذلك بأن يدفع علم البلاغة علم اللغة إلى تجاوز حدوده التقليدية التي تقنع بوصف الأنماط البنائية المفردة الصغرى للغة وتحليلها، إلى علم الاتصال والتداولية ونحوهما، وبأن يدفع علم اللغة علم البلاغة إلى تجاوز إطاره التقليدي نظاماً من القواعد والمعايير عما يجب في الكلام وما لا يجب، إلى معالجة إشكاليات نصية مهمة من منظور لغوى، مثل تخطيط النص واستراتيجيات الإنتاج، واستراتيجيات تشكيل النصوص الكبرى، واختلاف بنى النصوص باختلاف فئاتها، ومعرفة كيفيات تدرج المضمون النصى، ومعرفة بنى النص الكلية وغيرها. لهذه المحاولة في البلاغة العربية الآن نظائر في البلاغة الأوربية. أضرب مثالاً على ذلك محاولة رولان بارت ROLAND BARTH في كتابه "قراءة جديدة للبلاغة القديمة" الذي بناه على أساس مصطلحات بنيوية وسيميائية [١].

وتتخذ هذه الدراسة من فحص مفهوم الحبك ومرادفاته في تبصرات التراث العربي وسيلة لبلورة المفاهيم والمنظورات اللغوية والبلاغية وتوثيق الصلات بينها في تحليل الخطاب، بعد أن ثبت أن قضايا البلاغة بفروعها المختلفة قضايا لغوية الطابع في مجملها، وأنها كما يقول دكتور تمام حسان ـ لا تقرب من الطابع النقدي إلا في مواضع محددة [٢].

(١) ترجم الكتاب عمر أوكان، ونشرته دار أفريقيا الشرق ١٩٩٤.

(٢) تمام حسان: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول ـ سبتمبر (١٩٨٧م) ص٢٦.

في هذه التوطئة، ينبغي لنا ـ قبل الكشف عن تبصرات القدماء ومنظوراتهم في الحبك وتحليلها ـ أن نعرف: ما الحبك؟ وما موقعه بين معايير النصية؟ وما أهم المفاهيم الأخرى التي ترتبط به عند تحليل بنيته؟.

كان من أهم ما تمخضت عنه النظرية اللغوية المعاصرة علم لغة النص. وكان من إسهامات علم لغة النص المهمة تحليل ما عرف بمعايير النصية Norms of textuality. ومعايير النصية هي المكونات التي تجعل النص كلا موحداً متماسكاً دالا، لا محض سلسلة من الكلمات والجمل غير المترابطة. هذه المكونات هي: السبك Cohesion والحبك Coherence والقصد Intentionality والقبول Acceptability ، ورعاية الموقف Situationality ، والتناص Intertextulity ، والإعلامية Informativity.

تتكامل المكونات السبعة السابقة في تحقيق الطبيعة النصية للنص. كانت هذه المكونات الفكرة المركزية في عمل رائد في مجال علم لغة النص؛ وهو عمل دوبوجراند De Beaugrande ودرسلر Dressler المسمى: (مدخل إلى علم لغة النص An Introduction to text linguistics).

في علم اللغة المعاصر جعل الشرط الجوهري للنص أن يكون كلاً موحداً منتظماً في وحدة دلالية، لاتجميعاً محضاً بين جمل يعوزها الترابط الدلالي، سواء في ذلك أن يكون نصاً منطوقاً أو مكتوباً، قصيراً أم طويلاً. من أجل ذلك نظر إلى النص بوصفه تصميماً للمعاني على مستوى أعلى[1]. وفي ضوء ذلك أيضاً عرف النص عند هاليداي ورقية حسن بأنه وحدة من

(1) Halliday, M. A. K.: Language as Social Semiotic. Edward Arrnold London (1993) p. 137.

التنظيم الدلالي الموقفى؛ أى أنه استمرارية معنوية أو انتظام للمعاني في السياق، تشيّده علاقة الحبك الدلالية [١].

يكون السبك والحبك - من بين المعايير السبعة بوجه خاص - ثنائية مفهومية في حقل علم لغة النص وتحليل الخطاب. يربط السبك بين عناصر سطح النص، ويكمن الحبك بين عالمه الفصي؛ أى أنهما يشيران إلى كيفية تكيف العناصر التي تكون النص بعضها مع بعض وصنع المعنى. السبك والحبك - كما يقرر دوبوجراند ودرسلر - أوضح معيير النصية، وإن كانا لايمكن لهما أن يقدما فواصل مطلقة بين النصوص وغير النصوص في الاتصال الفعلي [٢].

يجعل علماء لغة النص للحبك أهمية خاصة. الحبك عند كلاوس برنكر Klaus Brinker هو المفهوم النواة في تعريف النص، وهو يقع عنده في مركز علم لغة النص الموجه إلى النظام اللغوي [٣].

ويرى كل من هاينمن Heinemann وفيفيجر Viehweger أن وحدة النص Texteinheitlichkeit لا تقاس بظواهر سطحية؛ ولكنها تقاس بالبحث عنها في البنية الدلالية الأساسية semantische

---

(1) Halliday, M. A. K. - Hasan, Ruqaiya: Cohesion in English. Longman, London - New York (1983) p. 25.

(2) De Beaugrande, R. - A./ Dressler, W. U.: Introduction to Text-Linguistics Longman- London- New York, (1983) p. 113.

(3) Brinker, Klaus: Textbegriff in der heutigen Linguistik. In: Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammeatik. Duesseldorf (1973) SS. 9-41, S. 13.

Basisstruktur التي تكشف عنها المسائل الدلالية الكبرى للأبنية المركبة والحبك النصي [1].

يرجع المفهوم Coherence في الإنجليزية أو Kohaerenz في الألمانية إلى الأصل اللاتيني Cohaerentia. وهو مستعار من علم الكيمياء. عرف هذا المفهوم في علم اللغة النصي وتحليل الخطاب حدوداً عدة. يحده سوفنسكى Sowinski بقوله: "يقضى للجمل والمنطوقات بأنها محبوكة، إذا اتصلت بعض المعلومات فيها ببعض، في إطار نصي أو موقف اتصالي، اتصالاً لا يشعر معه المستمعون أو القراء بثغرات أو انقطاعات في المعلومات [2]. ويحده ليفاندوفسكى Lewandowski بقوله: "ليس الحبك محض خاصة من خواص النص، ولكنه أيضاً حصيلة اعتبارات معرفية (بنائية) عند المستمعين أو القراء. الحبك حصيلة تفعيل دلالي Bedeutungsaktualisierung، ينهض على ترابط معنوي بين التصورات والمعارف، من حيث هي مركب من المفاهيم وما بينها من علاقات، على معنى أنها شبكة دلالية مختزنة، لا يتناولها النص غالباً على مستوى الشكل؛ فالمستمع أو القارئ هو الذي يصمم الحبك الضروري أو ينشئه" [3].

---

(1) Heinemann, W. - Viehweger, D.: Textlinguistik. Eine Einfuehrung- Max Niemeyer Verlag (1991) S. 49.

(2) Sowinski, B.: Textlinguistik. Verlag W. Kohlhammer - Stuttgart - Berlin - Koeln - Mainz (1983) S. 83.

(3) Lewandowski, T.: Linguistisches Woerterbuch. Quelle u. Meyer. 6 Auflage.
Heidelberg, Wiesbaden (1994) S. 546.

ويلخص ليفاندوفسكي زوايا النظر إلى الحبك في علم اللغة النصي فيما يلي:

١- الحبك من حيث هو الشرط اللغوي لفهم السبك فهماً أعمق.

٢- الحبك من حيث هو إحدى خصائص الارتباط بين الأشياء والأوضاع وبين مراجعها، وهو ما يسمى بالارتباط المرجعي أو الإشاري Referentiell.

٣- الحبك من حيث هو إحدى خصائص الرطار الاتصالي الاجتماعي.

٤- الحبك من حيث هو إجراء ومن حيث هو حصيلة التلقي الابتكاري البناء [1].

تدل الحدود السابقة مع غيرها على أن الحبك في جوهره تنظيم مضمون النص تنظيماً دلاليا منطقياً. تسلسل المعاني والمفاهيم والقضايا على نحو منطقي مترابط هو أس حبك النص. والنص الذى يوصف بأنه لا معنى له، هو النص الذي لا يستطيع مستقبلوه أن يعثروا فيه على مثل هذا التسلسل.

إذا كانت وسائل السبك هي الإحالة Reference، والاستبدال Substitution، والحذف Ellibsis، والوصل Conjunction، والسبك المعجمي Lexical Cohesion، فإن وسائل الحبك - فيما ذكره دوبوجراند - تشمل:

١- العناصر المنطقية/ كالسببية، والعموم، والخصوص - Class inclusion.

(1) Lewandowski, op. cit, SS. 546-47.

٢- معلومات عن تنظيم الأحداث، والأعمال، والموضوعات، والمواقف.

٣- السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية، ويدعم الحبك (عند المترجم الالتحام) بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم [١].

تحيط بالحبك في نظرية النص شبكة من المفاهيم النظرية التي تمكن من تحليل بنيته تحليلاً متكاملاً. من أهم هذه المفاهيم:

١- مفهوم "الحبك الطولي أو المتدرج Linear or Sequential" Coherence في مقابل مفهوم "الحبك الشامل أو الكلي Global or" Overall Coherence. ينتج الحبك الطولي بين ما تعبر عنه الجمل ومتواليات الجمل من قضايا. هذا النوع من القضايا Propositions هو الذي ينتج عنه ما يسمى ببنى النص الصغرى. أما البنى الدلالية الأشمل والتي لاتشخص تشخيصاً مباشراً عن طريق العلاقات بين قضايا مفردة، بل تشخص في حدود ما نجريه على تلك المجموعات والمتواليات من إجراءات، فهي البنى التي تنتج هذا النوع من القضايا والمتواليات الكلية التي تكون ما يسمى ببنى النص الكبرى [٢].

٢- مفهوم "علاقات الحبك Coherence Relations"، ونذكر لها الأنواع التالية:

---

(١) دوبوجراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة (١٩٩٨) ط١ ص١٠٣.

(2) Van Dijk, T.A: Text and Context. Longman - London - New York, (1980) p. 95.

(أ) وحـــدة المرجع Referential Identity، وهو يمثل إحـــدى علاقات الحبك بين الذوات. وخلاصته أن الموضوعات وحدات في قضايا مختلفة، يمكن أن يكون لها الذات نفسها، والقيمة ذاتها. ويمكن أن يشار إلى الذات الواحدة باسم العلم، أو الضمير، أو بمفردات مثل "آخر"، أو تعبيرات مثل "ذلك الولد" أو "الطالب الذي فقد كتابه" [1].

(ب) علاقة الاختلاف والتغير Relation of difference and change: وفحواها أننا لا ندوم في الخطاب على ذكر الشيء نفسه عن الذوات أنفسها، بل ندخل إلى عالم الخطاب ذواتاً جديدة، أو نعين جديداً من الخصائص والعلاقات لذوات أدخلناها من قبل.

كذلك، فإن التغير في العالم النصي أو في الموقف، تحدده بعض العلاقات المقبولة بهذا العالم أو الموقف الذي أنشأناه من قبل. المهم أنه ينبغي للتغيرات أن تكون متجانسة Homogeneous، وأن يكون وقوعها في حدود مستوى أعلى من مستويات مبدأ يحدد الممكنة والخصائص لعالم نصي بعينه.

يرتبط تغير الذوات والخصائص بما ذكر من قبل من نظائرها. ويوجب تسلسل الخطاب أو استمراريته، أن تعبر كل جملة - من حيث المبدأ- عن هذه العلاقة بين مذكور وجديد من المعلومات، أو بين ما يسمى بالمحور Topic والتفسير Comment على النحو التالي:

‹ ‹أ، ب›، ‹ ب، جـ›، ‹ جـ، د›، . . . ›أو ‹ ‹أ، ب›، ‹أ، جـ›، ‹أ، د›، . . . ›[2].

(1) Text and Context, op. cit, p. H 93.
(2) Text and Context, ibid, p. 94.

(جـ) علاقة التبعية Subordination : وذلك أن الأقوال تحبك أيضاً حبكاً منطقياً عن طريق التبعية (العلة Cause، الشرط Condition، المقارنة Comparison، التخصيص Specification ...الخ)، أو عن طريق تدرج الأجزاء وعلاقة الجزء بالكل [1].

٣- مفهوم "الحلقات المفقودة Missing Links": ويقصد بها عند" فاين دايك" Van Dijk القضايا التي نسلم بها على أنها تنشىء الحبك النظري للنص والتي لا يعبر عنها في الخطاب. ويمكن أن يعاد تركيب هذه الحلقات المفقودة بواسطة ما يسمى بقوانين الاستدلال Rules of Inference، أو القوانين والإجراءات التي تحدد على مستوى التداولية، أو أن تحدد بواسطة النظرية المعرفية[2].

ويرتبط مفهوم "الحلقات المفقوده" عند فان دايك بمفهومين آخرين عند" ودوسون Widdowson"؛ أحدهما" أعراف الحبك Conventions of Coherence" والآخر ما يسميه بالرابطة الإنجازية Illocutionary". خلاصة المفهوم الأول أننا نربط ما يقال بما نعرف، وأن قدراً من المقدرة على الاستدلال يؤول إلى تقاليد وأعراف مرتبطة بنوع الخطاب. نحن نتعلم مثلا أن المكاتبات الإدارية ذات صيغة بعينها، وأن المعملين يكتبون تقاريرهم على نحو بعينه، وهكذا. يكون الخطاب محبوكاً على قدر إدراكنا إياه من حيث هو تمثيل لاستعمال لغوى عادي، وهو محبوك على قدر قبولنا الأحداث الإنجازية

(1) Grabe, William: Written Discourse Analysis: Kaplan R. B. (ed) Annual / Review of Applied Linguistics 5: 101-123.

(2) Text and Context, op. cit, p. 95.

بوصفها خاضعة للأعراف السائدة في هذا النوع أو ذاك من أنواع الخطاب. يخلص "ودوسون" إلى القول "بأن الحبك يقاس بمدى خضوع حالة بعينها من حالات الاستعمال اللغوي للمعرفة المشتركة بالأعراف وبكيفية ارتباط الأحداث الإنجازية لتكوين وحدات أكبر من الخطاب، من أنواع مختلفة. إذا قابتلتنا قطعة من اللغة، أمكننا الحكم بكيفية حبكها وصفاً، أو تقريراً تقنياً، أو مذكرة قانونية ...الخ"[1].

أما المفهوم الثاني، فهو ما يسميه ودوسون باسم "الرابطة الإنجازية" Illocutionary link . في بيان هذا المفهوم يضرب مثلاً بالمبادلة الكلامية التالية:

أ - ماذا فعل رجال الشرطة؟

ب- جئت لتوي!

نجعل لما سبق معنى بتركيز انتباهنا على الأفعال الإنجازية التي استخدمت القضايا الإنجازية. نحن نصنع موقفاً في عقولنا، يزودنا برابطة إنجازية بين المنطوقين. وينبغي لنا أن نتخيل موقفاً يشهد - على سبيل المثال - نوع شغب أحاط برجال الشرطة، وشد انتباه المارة. إنه جمع متزاحم، يسأل فيه المشاهد (أ) المشاهد الآخر (ب) عما حدث. يفسَّر منطوق (ب) الآن على أنه كشف عن عجزه عن الإجابة عن سؤال (أ). إنه لا يقدر على أن يمدنا بالمعلومة المطلوبة؛ لأنه حضر لتوه. يمكننا - إذ ذاك - أن نأتي بالرابطة القضوية المفقودة على النحو التالي:

---

(1) Widdowson, H. G.: Teaching Language as Communication. Oxford Uni. Press (1994) p. 44.

أ : ماذا فعل رجال الشرطة؟

ب: (لا أعرف ما فعله رجال الشرطة لأنني) جئت لتوي![1]

يريد ودوسون أن يصل من هذا إلى الأمرين التاليين:

١- يوجد السبك حيثما توجد علاقة قضوية Propositional Relationship بين الجمل. السبك إذن علاقة صريحة بين قضايا تعبر عنها الجمل.

٢- يوجد الحبك حيثما توجد علاقة بين الأفعال الإنجازية التي تنجزها القضايا (والتي لا يرتبط بعضها ببعض دائماً ارتباطاً صريحاً).

في ضوء ما سبق، نرى المبادلة مبادلة محبوكة غير مسبوكة. أما المبادلتان التاليتان - في مقابل ذلك - فهما مسبوكتان محبوكتان:

١/ أ: ماذا فعل رجال الشرطة؟

ب : ألقوا القبض على المتظاهرين.

٢/ أ: ماذا فعل رجال الشرطة؟

ب: ألقى الظالمون القبض على المتظاهرين!

ولكن المبادلة رقم ١ أقوى تماسكاً من رقم ٢؛ وذلك لتطابق المرجع بين أ وب، في الوقت الذي قوبل فيه "رجال الشرطة" في رقم ٢ بـ"الظالمون" في الإجابة. "الظالمون" في الإجابة إحالة إلى متقدم، مما يسمح بتأسيس رابطة دلالية بين "رجال الشرطة" و"الظالمون".

(1) Teaching Language, op. cit. pp. 27-28.

على أى حال، نرى في المبادلتين الأخيرتين علامات شكلية تساعد على اكتشاف الرابطة القضوية بين أ، ب في كل منهما، بينما الصلات واقعة عبر الجمل في المبادلتين الأخيرتين، لا نرى صلة بين أ و ب في المبادلة الأولى.

بناء على ماسبق، يمكن القول بأننا نستطيع الاستدلال على الأفعال الإنجازية من الروابط القضوية التي أشير إليها إشارة صريحة. وفي حال الحبك نستطيع الاستدلال على الروابط القضوية الضمنية من خلال تفسير الأفعال الإنجازية [1].

تدور المفاهيم الثلاثة الأخيرة "الحقلقات المفقودة" و"أعراف الحبك" و"الرابطة الإنجازية" حول أثر الاعتبارات التداولية في وسم الخطاب بالحبك وإن غاب عنه السبك. تبدو الاعتبارات التداولية في "الاستدلال" على نحو ما رأينا، وتبدو أيضاً في العلاقة بين المنطوق ووظيفته في سياق بعينه، كأن يخرج المنطوق "هناك شخص بالباب" عن وظيفة الإخبار إلى التحذير أو طلب فتح الباب، في مبادلة مثل:

أ : هناك شخص بالباب. ب: أنا مشغول!

أ : طيب!

تكون المنطوقات الثلاثة خطاباً محبوكاً، إذا نظرنا إليها من حيث هي أفعال إنجازية، يساعد هذا الفهم للعلاقات بين المنطوقات على تزويد المبادلة السابقة بالروابط القضوية المفقودة والتي تعيد إليها خاصية السبك:

(1) Teaching Language, op. cit. pp. 28-29.

أ : هناك شخص بالباب (هل يمكن أن تفتحه؟).

ب: (لا، لا يمكننى أن أفتحه، ف) أنا مشغول!

أ : طيب (سأفتحه أنا).

قدم علماء اللغة الاجتماعيون - في عنايتهم بمظهر التفاعل الاجتماعي من استعمال اللغة - وصفاً مفيداً في هذا المجال للكيفية التي تترابط بها المنطوقات. برهن لابوف Labov على أن هناك ما يسمى - بـ"قوانين التفسير" التي تربط ما يقال بما يفعل. على أساس هذه القوانين الاجتماعية - لا اللغوية - نفسر بعض السلاسل الحوارية بأنها محبوكة. معرفة الحبك أو عدم الحبك في السلاسل الحوارية لا يعتمد - عند لابوف على العلاقة بين المنطوقات، ولكنه يعتمد على العلاقة بين الأفعال Actions التي تؤديها تلك المنطوقات [1].

نخلص من المفاهيم الثلاثة الأخيرة إلى المسائل المهمة التالية:

١- الحلقات المفقودة قضايا لم يصرح بها الخطاب، ولكننا نسلم بها لدورها في توفير الحبك للخطاب. ونحن نصل إلى تلك الحلقات عن طريق الاستدلال أو معرفتنا بالعالم.

٢- يخضع معيار الحبك للمعرفة المشتركة بكيفية ارتباط الأفعال الإنجازية بعضها ببعض وبالأعراف السائدة في جنس بعينه من أجناس الخطاب؛ كأن يكون تقريراً أو مذكرة أو مكاتبة إدارية ...الخ.

(1) Brown, Gillian - yule, George: Discourse Analysis. Cambridge Uni. Press (1984) p. 226.

٣- ينبغي للخطاب أن يكون مسبوكاً محبوكاً. ولكنه قد يكون محبوكاً غير مسبوك. إذا وجدت علاقة قضوية بين الجمل كان الخطاب مسبوكاً، وإذا وجدت علاقة بين الأفعال الإنجازية كان محبوكاً.

٤- الحبك عند أصحاب نظرية أفعال الكلام وعلماء اللغة الاجتماعيين علاقة بين الأفعال وليس علاقة بين المنطوقات. وهذا ما يستنبط حقاً من المبادلات الكلامية الطبيعية.

الحبك عند القدماء: إشارات عامة :

دل القدماء على " النص" بأشكاله التي يتبدى فيها تحققه؛ كالقصيدة والخطبة والرسالة ونحوها، ولم يألفوا - في تنظيراتهم - جمع تلك التحققات في مفهوم "النص" البنائي. بيد أن القدماء من اللسانيين البلاغيين قد أتيح لهم - على رغم ذلك - أن يلاحظوا لتلك التحققات مقومات "نصية" جوهرية مشتركة، فضلاً عما لاحظوه لكل منها من مقومات نصية بنائية جوهرية خاصة؛ مثل تلك التي تفرق بين قصيدة ورسالة، أو بين رسالة وخطبة ...الخ.

كان الحبك من أهم تلك المقومات النصية المشتركة التي وقف عليها اللسانيون البلاغيون منذ القرن الثالث الهجري. فضلاً عن مفهوم الحبك نرى في مصادر التراث البلاغي مفاهيم أخرى ارتبطت بسياقاتها اللغوية في الدلالة على ما يدل عليه الحبك أو على شيء مما يدل عليه؛ كالاتصال، والامتزاج، والالتئام، والالتحام، والتلاحم، والاتساق، والائتلاف، والاقتران، والارتباط، والملاءمة، والمناسبة، والتناسب وغيرها. لعل الالتحام أقرب هذه المفاهيم إلى معني الحبك المعجمي؛ فالحبك شد وإحكام. ولعل الالتحام والتناسب والاتساق أدناها إلى مجال اختصاص الحبك المعنوي

وأنآها عن الالتباس والانشغال بالدلالة على خواص أخرى لفظية.

ومهما يكن من أمر، فقد آثرت الحبك على غيره مما دار مداره في التراث، كما آثرته مقابلاً عربياً مناسبًا لـ Coherence في الإنجليزية أو Kohaerenz في الألمانية وما ماثلها في لغات أجنبية أخرى، بدلاً من هذا الحشد الحاشد المتخالف من المقابلات العربية التي تكاد تختلف باختلاف الباحثين في ترجمة هذين الاصطلاحين. وأجمل فيما يلي ـ مرة أخرى ـ الأسباب التي دعتنا ـ إلى إيثار الحبك على غيره، سواء من نظائره في التراث العربي نفسه، أو إيثاره على غيرة من المقابلات العربية التي قوبل بها المصطلح الأجنبي في الدراسات العربية والمترجمات الحديثة ـ أجمل تلك الأسباب فيما يلي:

١- أن الحبك يصنع مع السبك ثنائية مفهومية متجانسة، مما يرسخ مدلوله الاصطلاحي ترسيخاً أقوى مقارنة بنظائره.

٢- أن الجمع بينه وبين قرينه السبك، سوف يساعد في اختصاص معناه بمجرد إطلاقه، وهو ما لا يتوفر لمفاهيم أخرى كالملاءمة والائتلاف ونحوهما. الملاءمة مثلاً تأتي في سياق تدل فيه على معنى الحبك، ولكنها تأتي في سياق آخر تدل فيه على الملاءمة بين اللفظ والمعنى؛ كأن يكون اللفظ رقيقاً مثلا في موضع الوعد والبشارة.

٣- نظراً لمعنى الحبك في اللغة، فإنه يبدو أدل من غيره على ما يكون من صانع النص، من توزيع علاقات الحبك وربطها بين وحدات النص الجزئية، من أجل تشييد وحدته النصية الكلية.

أما أهم الإشارات العامة التي تثبت ـ في مجملها ـ وعي القدماء بخاصية الحبك اللغوي للكلام أو النص، فيمكن لنا أن نعرضها موجزين

على النحو التالي:

(أ) روى أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ) عن عمر بن لجأ أنه قال لأحد الشعراء: "أنا أشعر منك! قال: وبم ذاك؟ قال: لأني أقول البيت وأخاه، وأنت تقول البيت وابن عمه" [١].

الأخوة والعمومة في كلام ابن لجأ إشارة إلى درجة قوة الترابط الدلالي بين سلاسل المنطوقات المتواليات، مما يصير به النص كلاً موحداً دالاً. وهذه الإشارة الوجيزة في كلام ابن لجأ تعكس وعي منتجي النصوص أنفسهم بأن إنتاج النص قدرة على القصد، يظهرها المتكلم تجاه الملابسات والظروف التي ينتج فيها نصاً، والتي يحاول فيها أن يجعل هذا النص مفهوماً، من خلال التخطيط وتسلسل المعلومات على نحو منطقي.

(ب) وقد ذم ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) التكلف في الشعر. وجعل من التكلف في الشعر عنده أن ترى البيت مقروناً بغير جاره، ومضموماً إلى غير لفقه [٢].

تخصيص الكلام عن الشعر هنا راجع إلى الجنس الذي يقوم عليه عمل ابن قتيبة فحسب. وما ذكره هنا عن الشعر يسري على شتى أجناس القول بالطبع؛ إذ لا تتصور مجاورة حقيقية بين المنطوقات من غير أن تتحقق بينها علاقة دلالية ما.

---

(١) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٥ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ٢٠٦/١.

(٢) ابن قتيبة (أبو محمد الدينوري): الشعر والشعراء، بيروت (١٩٦٤م) ٢٥/١-٢٦.

(ج) وقال ابن طباطبا (ت٣٢٢هـ): "وينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحه، فيلائم بينها لتنتظم له معانيها ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفه وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه ... ، ويتفقد كل مصراع: هل يشاكل ما قبله؛ فربما اتفق للشاعر بيتان يضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر، فلا يتنبه على ذلك إلا من دق نظره ولطف فهمه" (١).

انتظام المعاني واتصال الكلام في إشارة ابن طباطبا السابقة أمور ينبغي لها أن تفهم في ضوء مبدأ الاستمرارية المعنوية التي توفر للخطاب حبكاً طولياً هو نواة أبنيته الصغرى، كما توفر له حبكاً كلياً هو نواة بنيته الكبرى. اتصال الكلام وانتظام المعاني يؤديان بالضرورة إلى المشاكلة بين أجزاء القول. لما كانت المشاكلة مما يحوج إلى دقة نظر ولطف فهم، فقد غاب عن رواة الكلام ما لم يغب عن أصحابه. في ضوء مبدأ الانتظام المعنوي والاتصال الكلامى يمكن أن ننظر إلى ما وقع فيه الخلل من الشعر بين الرواة نظرة مقابلة بين "نص الشاعر" و"نص الراوي". ربما كان الكلام في "نص الراوي" متشاكلاً ، ولكنه في "نص الشاعر" أشكل وأدخل في استواء النسج. يذكر طباطبا أن البيتين التاليين قد رويا لامرئ القيس هكذا:

كأنى لم أركب جـــواداً للـذة ولم أتبطن كاعباً ذات خلـخال

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقـل لخيلي كـري كــرة بعد إجفال

(١) ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد): عيار الشعر، تحقيق دكتور عبد العزيز ابن ناصر المانع، مكتبة الخانجي بالقاهرة. د. ت ص٢٠٩.

هكذا الرواية. قال ابن طباطبا:" وهما بيتان حسنان. ولو وضع مصراع كل واحد منهما في موضع الآخر، كان أشكل وأدخل في استواء النسج، فكان يروى:

كأنى لم أركب جواداً، ولم أقل لخيلي كري كرة بعد إجفال

ولم أسبأ الزق الروي للذة ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال[1]

يقضي مبدأ انتظام المعاني واتصال الكلام أن يكون نص الشاعر هو المتمتع بالمشاكلة؛ وذلك أن ركوب جواده في المصراع الأول يشاكله أمر خيله بالكر في المصراع الثاني. الكلام هكذا متصل، والمعاني هكذا منتظمة. وهذا مادق ولطف على الراوي، فلم يفطن إليه في نص روايته. نص الشاعر ونص الراوى مقابلة بين نص مسبوك محبوك ونص مسبوك فحسب.

ويذكر ابن طباطبا أبياتاً أخرى رويت وقد خلت من المشاكلة، من ذلك قول طرفة:

ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد

قال ابن طباطبا: "فالمصراع الثاني غير مشاكل للأول" [2]. ينبغي للكلام بعد الاستدراك بـ(لكن) أن يأخذ بسبب بما قبله. الأحرى - في التعليق - أن يقابل المثبت بعد (لكن) المنفي قبلها. لم يقع هذا في البيت. في مثل هذه الرواية فسد السبك والحبك جميعاً، ومن ثم خلت من المشاكلة.

(د) وقال أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ): "ينبغى أن تجعل كلامك

(١) عيار الشعراء ص٢٠٩-٢١٠.

(٢) عيار الشعر ص٢١٢

مشتبها أوله بآخره، ومطابقا هاديه لعجزه، ولا تتخالف أطرافه، ولا تتنافر أطراره، وتكون الكلمة منه موضوعة مع أختها، ومقرونة بلفقها.. ومثال ذلك من الكلام المتلائم الأجزاء، غير المتنافر الأطرار قول أخت عمرو ذى الكلب:

فأقسم ياعمرو لو نبهاك ... إذا نبها منك داء عضالا

إذا نبها ليث عريسة ... مفتياً مفيداً نفوساً ومالا

وخرق تجاوزت مجهوله ... بوجناء حرف تشكي الكلالا

فكنت الفهار به شمسه ... وكنت دجى الليل فيه الهلالا

فجعلت الشمس بالنهار، والهلال بالليل. وقالت: مفيتا مفيداً، ثم فسرت فقالت: نفوسا ومالا" [1].

في كلام أبي هلال ما يفيد وعيه بتناسق حقول الدلالة بين أجزاء الكلام، كما يفيد وعيه بإحدى العلاقات الدلالية التي توفر للخطاب حبكاً؛ وهي علاقة التفسير، تفسير المجمل، وما زلنا نرى في إشارته إلى اشتباه أول الكلام بآخره. ومطابقة هواديه لأعجازه ما يجمعها بمبدأ انتظام المعاني واتصال الكلام عند ابن طباطبا.

جعل أبو هلال - في نصه السابق - الاشتباه والمطابقة وتلاؤم الأجزاء أموراً واجبة في صنعة الكلام. في موضع آخر، أوجب أبو هلال في صنعة الكلام شروطاً نجملها في:

---

(١) العسكري (أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل): كتاب الصناعتين، تحقيق على محمد البجاوي ومحمد أبى الفضل إبراهيم، دار الكتب العربية، ط١ (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م) ص ١٤١-١٤٢ والعريسة: مأوى الأسد والضبع وغيرهما. الخرق: الأرض البعيدة والفلاة الواسعة. الوجناء: الناقة الشديدة ، والحرف من الإبل: النجيبة الماضية.

- تخير الألفاظ على ما يوجب التئام الكلام.

- "أن يكون موقع الكلام في الرطناب والإيجاز أليق بموقعه، وأحق بالمقام والحال"[1].

الشرط الأول من أحسن نعوت الكلام، والثاني يجعل الكلام جامعاً الحسن. أما الشرط الثالث، فهو:

- "أن تكون موارده تنبيك عن مصادره وأوله يكشف قناع آخره". وبتوفر هذا الشرط يكون الكلام - من وجهة نظر أبي هلال - "قد جمع نهاية الحسن ، وبلغ أعلى مراتب التمام" [2].

إنباء موارد الكلام عن مصادره وكشف أوله قناع آخره مظاهر دالة على توفر خاصية الحبك بين أجزائه. ولعل في إشارة أبي هلال إلى واقعات الإجازة ما ينم عن وعي بمفهوم الحبك الطولي أو المتدرج الذي تتم معه القضية المعبر عنها في الجملة. يقول أبو هلال: "أخبرني أبو أحمد، قال: كنت أنا وجماعة من أحداث بغداد ممن يتعاطى الأدب نختلف إلى مدرك، نتعلم منه علم الشعر، فقال لنا يوماً: إذا وضعتم الكلمة مع لفقها كنتم شعراء، ثم قال: أجيزوا هذا البيت:

ألا إنما الدنيا متاع غـــرور

فأجازه كل واحد من الجماعة بشيء، فلم يرضه، فقلت:

وإن عظمت في أنفس وصدور

فقال: هذا هو الجيد المختار.

(١) كتاب الصناعتين ص١٤١

(٢) المرجع السابق ص١٤١

وأخبرنا أبو أحمد الشطني، قال حدثنا أبو العباس بن عربي، قال: حدثنا حماد عن يزيد بن جبلة، قال دفن مسلمة رجلاً من أهله، وقال:

نروح ونغدو كل يوم وليلة.

ثم قال لبعضهم: أجز، فقال: فحتى متى هذا الرواح مع الغدو، فقال مسلمة: لم تصنع شيئاً، فقال آخر: فيالك مغدى مرة ورواحا، فقال: لم تصنع شيئاً. فقال لآخر: أجز أنت، فقال:

وعما قليل لا نروح ولا نغدو

فقال: الآن تم البيت" [1].

تمام البيت والجيد المختار فيه بما يتم قضية، يأتى الجزء فيها مع لفقه. هذا ما ينتهى إليه الحد في صنعة الكلام عند أبي هلال، وهذا ما يجعل الكلام يبلغ عنده أعلى مراتب التمام.

كان الحسين بن وهب (ت٣٣٧هـ) قد أضاف" حسن النظام" إلى حد البلاغة؛ قال: "وقد ذكر الناس البلاغة ووصفوها بأوصاف لم تشمل على حدها. وذكر الجاحظ كثيراً مما وصفت به، وكل وصف منها يقصر عن الإحاطة بحدها. وحدها عندنا: القول المحيط بالمعنى المقصود، مع اختيار الكلام، وحسن النظام، وفصاحة اللسان ... وزدنا حسن النظام؛ لأنه قد يتكلم الفصيح بالكلام الحسن الآتي على المعنى ولا يحسن ترتيب ألفاظه، وتصيير كل واحدة مع ما يشاكلها، فلا يقع ذلك

(١) كتاب الصناعتين ص١٤٣

موقعه" [1]. وضرب ابن وهب على المشاكلة مثلاً في قوله: "فمما أتى في نهاية النظر قول أمير المؤمنين - عليه السلام - في بعض خطبه: "أين من سعى واجتهد، وجمع وعدد، وزخرف ونجد، وبنى وشيد؟" - فأتبع كل حرف بما هو من جنسه وما يحسن معه نظمه. ولم يقل: :"أين من سعى ونجد، وزخرف وشيد، وبنى وعدد". ولو قال ذلك لكان كلاماً مفهوماً، ومن قائله مستقيماً، وكان مع ذلك فاسد النظم، قبيح التأليف" [2].

لعل كلام ابن وهب في علاقة المشاكلة المعنوية يؤكد مقولة ليفاندوفسكي أن الحبك شرط لغوي يسهم في فهم السبك فهماً أعمق. إذا كانت العلاقة بين "بنى وشيد" علاقة المشاكلة بين عنصري عبارة، فلا وجود لمثل هذه المشاكلة إذا دخل في العبارة نفسها أحد هذين العنصرين مع آخر من عبارة أخرى. سوف يغيب السبك - على معنى جودة التأليف - إذا غاب الارتباط الدلالي بين المعطوف والمعطوف عليه. والتمييز في هذه الحال لا يكون بين كلام مفهم وآخر غير مفهم، ولكنه سيكون بين كلام مفهم وآخر مفهم مسبوك محبوك.

وكان ابن رشيق (ت٤٥٦ هـ) قد زطلق على مثال ابن وهب السابق اسم "المتناسب". وفسره بإتباع كل لفظة ما يشاكلها، وقرنها بما يشبهها [3].

---

(١) ابن وهب (أبو الحسين بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب): البرهان في وجوه البيان، تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط١(١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م) ص ١٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٤.

(٣) ابن رشيق (أبو علي الحسن): العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ط٤(١٩٧٢م) ٢٥٨/١.

(هـ) ويقول أسامة بن منقذ (ت حوالي ٥٣٠هـ): "وأما السبك فهو أن يتعلق كلمات البيت بعضها ببعض من أوله إلى آخره، كقول زهير:

يطعنهم ما ارتموا، حتى إذا طعنوا ضارب، حتى إذا ما ضاربوا عتقا

ولهذا قال: خير الكلام المحبوك المسبوك الذي يأخذ بعضه برقاب بعض" (١).

هذا النص من النصوص المهمة في تعريف السبك. ولعل في كلام أسامة وفي شاهده ما يرجح استنباط اشتمال السبك عنده على التعلق النحوي والمعجمي معاً. والسبك المعجمي هو - كما نعرف - النوع الأخير من أنواع السبك عند هاليداي. ولعل في قوله "خير الكلام المحبوك المسبوك" ما ينبه إلى وعيه بأثر معياري الحبك والسبك بخاصة في صناعة الكلام أو النص، فضلاً عما يمكن أن يلمح إليه تقديم الحبك من عناية واهتمام.

وتذكر ثنائية السبك والحبك عند أسامة بثنائية الجسم والروح عند ابن طباطبا. إذا كان السبك جسم الكلام فالحبك روحه. الجسم اللفظ والروح المعنى. اللفظ إتقان والمعنى إبداع. وواجب على صانع الكلام تحسين الجسم وتحقيق الروح. يقول ابن طباطبا: "فواجب على صانع الشعر أن يصنعه صنعة متقنة لطيفة مقبولة مستحسنة مجتلبة لمحبة السامع له والناظر بعقله إليه .. فيحسنه جسماً ويحققه روحاً؛ أي يتقنه لفظاً ويبدعه معنى" (٢).

---

(١) ابن منقذ (أسامة): البديع في نقد الشعر، تحقيق د. أحمد بدوي ود. حامد عبد المجيد، مراجعة إبراهيم مصطفى - وزارة الثقافة والإرشاد القومي د. ت ص١٦٣.

(٢) عيار الشعر، مرجع سابق ص٢٠٣.

(و) ويعبر ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) عن فكرة المشاكلة عند أبي هلال أو التناسب عند ابن رشيق، باسم "المؤاخاة بين المعاني". ولا شك أن المشاكلة والتناسب والمؤاخاة عند هؤلاء جميعاً، إنما هى مظاهر للحبك في مصطلح أسامة. ما معنى المؤاخاة بين المعانى عند ابن الأثير؟. يقول ابن الأثير: "أما المؤاخاة بين المعاني، فهو أن يذكر المعنى مع أخيه، لامع الأجنبي، مثاله أن تذكر وصفاً من الأوصاف وتقرنه بما يقرب منه ويلتئم به. فإن ذكرته مع ما يبعد منه كان ذلك قدحاً في الصناعة، وإن كان جائزاً، فمن ذلك قول الكميت:

أم هل ظعائن بالعلياء رافعة وإن تكامل فيها الدل والشنب

فإن الدل يذكر مع الغنج وما أشبهه. والشنب يذكر مع اللعس وما أشبهه. وهذا موضع يغلط فيه أرباب النظم والنثر كثيراً. وهو مظنة الغلط؛ لأنه يحتاج إلى ثاقب فكرة وحذق، بحيث توضع المعاني مع أخواتها لا مع الأجنبي منها" [١].

وقد عاب ابن الأثير على بعض الشعراء تباعدهم في القول وأنهم لا يراعون المؤاخاة بين المعاني. لاحظ ابن الأثير أن أبا نواس "يقع في ذلك كثيراً" [٢]. من ذلك مثلاً قول أبي نواس في وصف الديك:

له اعتدال وانتصاب قد وجلده يشبه وشـــي البـرد

كأنه الهداب في الفرند محدودب الظهر كريم الجد

(١) ابن الأثير (ضياء الدين): المثل السائر، قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي ود. بدوي طيانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة د ت ١٤٥/٣ والشنب برد وعذوبة في الأسنان. واللعس سواد مستحسن في الشفة.

(٢) المرجع السابق ص ١٥٤/٣

قال ابن الأثير: "فإنه ذكر الظهر وقرنه بذكر الجد، وهذا لا يناسب هذا؛ لأن الظهر من جملة الخلق، والجد من النسب. وكان ينبغي أن يذكر مع الظهر ما يقرب منه ويؤاخيه" [1]. لم تطرد لأبي نواس القضية المذكورة في البيت، ولم يحسن أن يربط بين عناصرها؛ فأفسد مبدأ انتظام المعنى الذي هو قوام الحبك في نظرية النص المعاصرة والذي سبق إليه ابن طباطبا في عياره.

وقد نظر ابن الأثير - في موضع آخر - إلى ما أسماه بـ"الملاءمة" و"المناسبة" من منظورات مقابلة الجملة بالجملة. والمقابلة فن بديعي يقوم على علاقة دلالية بين المنطوقات هي علاقة "التقابل". ضرب ابن الأثير على ذلك مثلاً من الشعر قول أبي الطيب:

وقفت وما في الموت شك لواقف كأنك في جفن الردى وهو نائم

تمر بك الأبطال كلمى هزيمة ووجهك وضاح وثغرك باسم

قال ابن الأثير: "وقد أوخذ على ذلك، وقيل: لو جعل آخر البيت الأول آخراً للبيت الثاني وآخر البيت الثاني آخر " للبيت الأول لكان أولى.

ولذلك حكاية، وهي أنه لما استنشده سيف الدولة يوما قصيدته التي أولها: "على قدر أهل العزم تأتي العزائم". فلما بلغ إلى هذين البيتين قال: قد انتقدتهما عليك، كما انتقد على امرئ القيس قوله:

كأني لم أركب جواداً للذة ولم أتبطن كاعباً ذات خلخال

ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل لخيلي كري كرة بعد إجفال

(١) المرجع نفسه ٣/١٥٥ وانظر نماذج أخرى من عدم المؤاخاة بين المعاني في شعر أبي نواس ٣/١٥٥ -١٥٦.

فبيتاك لم يلتئم شطراهما، كما لم يلتئم شطرا بيتى امرئ القيس، وكان ينبغى لك أن تقول:

وقفت وما في الموت شك لواقف ووجهـك وضـاح وثغرك باسم

تـمر بـك الأبطـال كلمى هزيمة كأنك في جفن الردى وهو نائم

فقال المتنبي: إن صح أن الذي استدرك على امرئ القيس هذا أعلم بالشعر منه، فقد أخطأ امرؤ القيس وأخطأت أنا. ومولانا يعلم أن الثوب لا يعلمه البزاز كما يعلمه الحائك؛ لأن البزار يعرف جملته والحائك يعرف تفاصيله، وإنما قرن امرؤ القيس النساء بلذة الركوب للصيد، وقرن السماحة بسباء الخمر للأضياف بالشجاعة في منازلة الأعداء. وكذلك لما ذكرت الموت في صدر البيت الأول أتبعته بذكر الردى في آخره؛ ليكون أحسن تلاؤماً. ولما كان وجه المنهزم الجريح عبوساً وعينه باكية، قلت: ووجهك وضاح وثغرك باسم، لأجمع بين الأضداد" [1].

والحق أن تأمل شعر أبي الطيب يدلنا على أن أحدا من الشعراء لم يبلغ في الجمع بين الأضداد مبلغه على الإطلاق. ولعله فنه الأول الذي يقود - مع فنون أخرى - إلى القول بتميزه بإحساس عال في رعاية الموقف. على أن الذي يعنينا هنا أن الحكاية السابقة تبرهن على أن ملاحظة المواءمة المعنوية بين المنطوقات والمفاهيم تحوج إلى تأمل وإرهاف فكر. وقد بلغ أمر المواءمة في إطار تقابل المعاني عند ابن الأثير مبلغا حدا به إلى أن يقول: " وهذا الباب ليس في علم البيان أكثر منه نفعاً ولا أعظم فائدة"[2].

---

(١) المثل السائر ٣/١٦٥-١٦٦.

(٢) المرجع السابق ص ٣/١٦٥.

فضلاً عما سبق فإن أكثر ما استنبطه البلاغيون من كلام العرب من فنون البديع المتعلقة بالمعنى، إنما تظهر علاقات دلالية مختلفة بين المنطوقات والمفاهيم، يتحقق عن طريقها الحبك. يدل التفريق وجمع المؤتلف والمختلف على علاقة المقارنة، ويدل الرجوع والمقابلة والعكس والتبديل على علاقة التقابل، ويدل التفسير والتقسيم واللف والنشر على علاقة التبعية في هيئة: الإجمال ـ التفصيل، ويدل الاستشهاد والاحتجاج على علاقة دلالية رابطة ثنائية قائمة على المقارنة، وتدل المزاوجة على علاقة منطقية في هيئة: الشرط ـ الجواب ... الخ. سبق دكتور جميل عبد المجيد إلى محاولة ربط الفنون البديعية المعنوية بالعلاقات الدلالية التي تناسبها عند يوجين نايدا Eugene Nida في بحثه: "العلاقات الدلالية بين الأبنية النووية Semantic Relations between Nuclear Stuctures[1] ولكن فاته عدد غير قليل من تلك الفنون البديعية المعنوية التي نرى لها أثراً مباشراً في تحقيق الحبك بين منطوقين أو أكثر؛ كالسلب والإيجاب، والاستشهاد والاحتجاج.

السلب والإيجاب أن تبني الكلام على نفس الشيء من جهة وإثباته من جهة أخرى، أو الأمر به في جهة والنهي عنه في جهة، وما يجري مجرى ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً﴾. ومثاله من النثر قول الشعبي للحجاج: "لا تعجب من المخطئ كيف أخطأ، واعجب من المصيب كيف أصاب"[2].

(١) راجع: جميل عبدالمجيد (دكتور): البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٨م) ص١٤٣ وما بعدها.

(٢) الصناعتين ص٤٠٥.

يظهر السلب والإيجاب علاقة دلالية ثنائية تقابلية. أما الاستشهاد والاحتجاج، فأن تأتي بمعنى ثم تؤكده بمعنى آخر يجري مجرى الاستشهاد على الأول والحجة على صحته. من شواهده الشعرية عند أبي هلال قول الشاعر:

إنمـا يعشق المنايا من الأقـ ـوام مـن كان عاشقًا للمعالى

وكذاك الرماح أول ما يـكـ ـره منهن في الحروب العوالي[1]

وقد سبقت الإشارة إلى أن الاستشهاد والاحتجاج ينبغي له أن يكشف عن علاقة دلالية رابطة ثنائية قائمة على المقارنة.

حصيلة ما سبق أن القدماء - في إطار مبحث صناعة الكلام ونحوه - قد برهنوا على مكانة خاصيتي السبك والحبك اللغويتين. خير الكلام عندهم المسبوك المحبوك. تجاوزت هذه المقولة حد النظر إلى التطبيق. أسوق مثالاً على ذلك ما انتهى إليه الآمدى (ت٣٧٠هـ) في إطار وقوفه على خطاب شاعري موازنته أبي تمام (ت٢٣١هـ) والبحتري (ت٢٨٤هـ). يقول الآمدى: "وإذا جاء لطيف المعاني في غير ملاءمة ولا سبك جيد ولا لفظ حسن، كان ذلك مثل الطراز الجديد على الثوب الخلق، أو نفث العبير على خد الجارية القبيحة الوجه"[2].

دل القدماء على خاصية الحبك اختصاراً، ولكنهم أفاضوا - إلى حد ما - فيما يعد من مظاهره. أخـص بالذكر هنا مظهر التجانس ومظهر

---

(١) كتاب الصناعتين ص٤١٦

(٢) الآمدى (الحسن بن بشر بن يحيى): الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية - بيروت د ت ص٣٨١.

انتظام المعانى. عبروا عن التجانس بين عناصر المنطوق الواحد أو بين المنطوقين المتواليين بمفاهيم عدة كالمشاكلة والمواءمة والتناسب والمؤاخاة وغيرها. وأما المظهر الآخر فقد عبروا عنه بانتظام المعاني واتصال الكلام على نحو ما رأينا عند ابن طباطبا.

يمكن أن نجد لمبدأ انتظام المعاني صدى في تحليل الخطاب الشعري عند الآمدي أيضاً. أضرب مثالاً على ذلك بما قاله عن هذا المطلع للبحتري:

هب الدار ردت رجع ما أنت سائله وأبدى الجواب الربع عما تسائله

قال الآمدى: "وهذا بيت غير جيد؛ لأن عجز البيت مثل صدره سواء في المعنى، وكأنه بنى الأمر على أن الدار غير الربع، وأن السؤال إن وقع وقع في محلين اثنين"[1]. لم ينتظم المعنى فيما سبق، ولم يتصل الكلام في العجز بالصدر اتصالاً يدفع إلى توالي المعلومات وتسلسلها والانتقال من مذكور إلى جديد، إنما سكن المعنى على المصراع الأول.

لم تكن المفاهيم السابقة وليدة المصادفة، إنما وقفوا عليها في تعرفهم على شروط القول البليغ وفي تبيان ما ينبغي توفره من معايير لغوية أساسية في صناعة الكلام. وقد عرض القدماء تلك المفاهيم من خلال نماذج استعمال لغوي حقيقي، وإن ظل الشعر يخايلهم ـ كلما وقفوا على مفهوم ـ أكثر من فنون النثر الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فإن حيز التحليل لم يجاوز غالباً المنطوقين أو البيتين من الشعر. ولا تكتمل منظوراتهم إلا بما نراه أهم من ذلك؛ وهو ما

(١) المرجع السابق ص ٤٠٨.

عرضوه من آراء وتبصرات عن بنية النص من منظورات الحبك الدلالي، فضلاً عما كشفوا عنه من مظهر للحبك لا نرى مثيلاً له في النظرية اللغوية المعاصرة؛ وهو الكشف عن العلاقات الدلالية بين النصين المتواليين في مدونة كبرى من منظور التناسب المعنوي.

بنية النص من منظور الحبك :

كان باب "المبدأ والخروج والنهاية" - في إحدى تسمياته - حقلاً خصباً نمت فيه تصوراتهم عن مواصفات البناء الموضوعي النموذجي لنص محبوك دلالياً، من حيث إن النص وحدة من اللغة في حال الاستعمال.

كان القدماء قد عرضوا لفكرة استقلال البيت في النص الشعري استقلالاً معنوياً. يفسر ابن الأثير مثلاً هذه الفكرة في ارتباطها بالنفس تفسيراً فسيولوجياً على النحو التالي: "لما كان النفس لا يمتد في البيت الواحد بأكثر من مقدار عروضه وضربه، احتيج إلى أن يكون الفصل في المعنى"[1]. ويشير ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) إلى استقلال البيت في النص بالإفادة مع رعاية مبدأ التناسب في الوقت عينه قائلا:"وينفرد كل بيت منه بإفادته في تراكيبه حتى كأنه كلام وحده، مستقل عما قبله وعما بعده. وإذا أفرد كان تاماً في بابه في مدح أو تشبيب أو رثاء، فيحرص الشاعر على إعطاء ذلك في البيت ما يستقل في إفادته، ثم يستأنف في البيت الآخر كلاماً آخر كذلك" [2].

(١) المثل السائر ٤١٤/٢

(٢) ابن خلدون المقدمة، الدار التونسية للنشر، تونس (١٩٨٤م) ٢٣٩/٢

حقيقة الأمر هنا ينبغي لها أن تكون استقلال البيت عن غيره من حيث هو وحدة تركيبية ومعنوية، لها كيانها الخاص، ولكنه الكيان الخاص الذي يتصل بما قبله وما بعده ـ داخل وحدة النص العامة أو وحدة المقطع من النص على الأقل ـ اتصال الجزء بالكل. يؤكد ذلك على مستوى النظر رؤية ابن خلدون نفسه القصيدة سلسلة متصلة تبنى فيها المقاصد والمعاني على التناسب: "ويستطرد للخروج من فن إلى فن ومن مقصود إلى مقصود، بإن يوطئ المقصود الأول ومعانيه إلى أن تناسب المقصود الثاني، ويبعد الكلام عن التنافر" [1].

في تحليل بنية النص من منظور الحبك (أو التناسب) وقف القدماء على الابتداء والتخلص والانتهاء من حيث هي مؤشرات بنائية خاصة في نسيج النص الشعري والنثري جميعاً. وقد زادوا على ذلك اختبار مدى رعاية التناسب بين وحدات النص المختلفة في هيئة المقاطع أو ما سمي بالفواصل، فضلاً عن رعاية التناسب بين أبيات الفصل الواحد.

وقد رأيت أن أفرد لمعيار التناسب عند حازم القرطاجني (ت٦٨٤هـ) منظوراً إليه من خلال بنية النص الشعري الكامل ـ جزءاً خاصا من هذه الدراسة؛ وذلك أن آراءه ومنظوراته إلى ذلك المعيار يرتبط بعضها ببعض ويكمل بعضها بعضاً، لاسيما أن الأمر عنده تجاوز الملاحظة والوصف العاجلين إلى التقنين والتأصيل النظري المتأني.

(أ) بنية النص من منظورات الحبك قبل حازم :

يغنينا هنا أمران اثنان: أحدهما معرفة الشروط التي أوجب القدماء توفرها في كل من الابتداء والتخلص والانتهاء، لاسيما ما يتصل منها

(١) المرجع السابق ص٢/ ٢٣٩.

بالمعنى، والأمر الآخر هو محاولة استخلاص المبادئ الجوهرية التي وجهت علاقة كل من الأبتداء والتخلص والانتهاء بسائر أجزاء النص تحقيقاً للترابط المضموني فيما بينها وإنجازاً للعلاقات المنطقية التي تبني وحدتها الدلالية.

١- الابتداء :

هو الابتداء والمبدأ والفاتحة والافتتاح والمفتتح والاستفتاح والمقدمة والتصدير والمطلع والاستهلال. لعل أقدم الإشارات إلى بلاغة الابتداء ما أورده الجاحظ عن عبد الله بن المقفع (ت١٤٢هـ) وشبيب بن شيبة. جعل ابن المقفع البلاغة اسماً جامعاً لمعان تجري في جوه كثيرة وذكر من هذه الوجوه" ما يكون في الابتداء"[١]. وروى الجاحظ عن شبيب قوله: "الناس موكلون بتفصيل جودة الابتداء، ويبدح صاحبه، وأنا موكل بتفصيل جودة المقطع وبمدح صاحبة"[٢]. ولعل إشارة الجاحظ إلى العلاقة بين "دقة المدخل" و"إظهار المعنى" أولى بأن تتصرف إلى الابتداء[٣].

الابتداء هو الوحدة البنائية الأولى من النص. وهي وحدة سمعية ومعنوية تفتح للخطاب قناة الاتصال. إذا كان للشعر قفل، فأوله - كما يقول ابن رشيق - مفتاحه، وينبغي للشاعر أن يجود ابتداء شعره؛ فإنه أول ما يقرع السمع، وبه يستدل على ما عنده من أول وهلة [٤]. عرف هذه الحقيقة منتجو النصوص ومحللوها جميعاً. وليس كلام ابن شبية السابق

(١) البيان والتبين ١/١١٥-١١٦.

(٢) المرجع السابق ١/١١٢.

(٣) المرجع نفسه ١/٧٥.

(٤) العمدة ١/٢١٨.

مما يحمل على مقصد إضعاف شأن الابتداء، لكنه ميل خاص به إلى مؤشر بنائي آخر من الكلام يرى له شأناً أخطر. لقد عرف ابن شيبة نفسه كما يخبرنا الجاحظ ـ بحلاوة الابتداء ورشاقته وسهولته وعذوبته[1].

كان حسن الابتداء من معايير تحليل النص الأدبي عند القدماء، بحسن الابتداء يتمايز الشعراء. شهر شعراء كثيرون به، من طليعتهم أبو الطيب وأبو تمام وأبو نواس والبحترى. يرى ابن رشيق أن جودة الابتداء من أجل محاسن أبي الطيب وأشرف مآثر شعره [2]. ويطلب القاضي الجرجاني أن يغتفر لأبي الطيب ما عيب من ابتداءاته؛ لما له من ابتداءات كثيرة حسنة [3].

السؤال الآن: ما شروط المبدأ المستحسن عند القدماء؟. أشير إلى أن ما قرره القدماء نصًا لا يأتي على جميع الشروط التي رغبوا في توفيرها في المبدأ. إذا كانت تلك الشروط ملفوظة، فهناك شروط أخرى ملحوظة مما ضربوه من أمثلة وشواهد ينبغي لها أن تؤخذ في الحسبان، يتيح لنا الأمران أن نصنف تلك الشروط جميعاً على النحو التالي:

(الشرط الأول) شرط الصياغة: ويقصد به حسن اختيار اللفظ وصحة السبك جميعاً. ويبنغي أن يضاف إلى شرط الصياغة اعتبارات أسلوبية أخرى؛ مثل تجنب الحشو، وتجنب المعاظلة ونحوهما.

---

(١) البيان والتبين ١/١١٣.

(٢) العمدة ١/٢٢٢.

(٣) الجرجاني (القاضي علي بن عبدالعزيز): الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية، ط٣ د ت ص ١٥٥-١٥٩.

(الشرط الثاني) الشرط المعنوي: ويقصد به وضوح المعنى، وارتباط المبدأ بما بعده ودلالته عليه في الوقت نفسه. وسوف نفصل ذلك.

(الشرط الثالث) الشرط المقامي: ويقصد به ـ من خلال ملاحظاتهم المتفرقة ـ أمور عدة، نوجزها فيما يلي:

(أولاً) رعاية حال المخاطب: فإذا خرج المبدأ عن ذلك المعيار كان معيباً. من أجل ذلك عيب مثلاً مطلع قصيدة للبحتري في مدح أبي الحسن عبد الملك بن صالح الهاشمي، وهو قوله:

فؤاد ملاه الحزن حتى تصدعا وعينان قال الشوق: جودا معاً معا

قال ضياء الدين بن الأثير: "وكذلك استقبح قول البحتري "فؤاد ملاه ... البيت". فإن ابتداء المديح بمثل هذا طيرة ينبو عنها السمع. وهو أجدر بأن يكون ابتداء مرثية لا مديح" [1].

لاشك أن المخاطب كان قد هيأ نفسه في هذا الوقت أن يسمعه البحتري ما يروقه وما تسر به نفسه، فلم يراع البحتري حاله، وفاجأه بما يناسب الرثاء من كلام عن فؤاد حزين وعينين تجودان بالدمع!. وكان ابن رشيق قد التفت إلى زمن الخطاب وحال المخاطب وجعل رعاية الأمرين من الفطنة والحذق، يقول: "والفطن الحاذق يختار للأوقات ما يشاكلها، وينظر في أحوال المخاطبين، فيقصد محابهم، ويميل إلى شهواتهم وإن خالفت شهوته، ويتفقد ما يكرهون سماعه، فيجتنب ذكره" [2].

---

(١) المثل السائر ٣/٩٩.

(٢) العمدة١/٢٢٣

(ثانياً) رعاية الدور الاجتماعي للمخاطب: وقد عبر ابن طباطبا عن هذا المعيار باشتراطه أن يعد المتكلم" لكل طبقة ما يشاكلها، حتى تكون الاستفادة من عقله في وضعه الكلام مواضعه أكثر من الاستفادة من قوله في تحسين نسجه وإبداع نظمه" [١].

(ثالثاً) رعاية الموقف الخارجي: فإذا كانت القصيدة في حادثة من الحوادث، كفتح معقل أو هزيمة جيش ونحو ذلك، فإنه لا ينبغي للشاعر أن يبدأ فيها بغزل. وقد أصاب ابن الأثير حين ربط بين بدء الشاعر ـ في مثل هذه الحال ـ بالغزل وبين جهله بوضع الكلام في مواضعه [٢]، ينصرف ذلك إلى معنى جهله تقدير الموقف الاتصالي الخارجي وما يناسبه من كلام.

السؤال الأهم الآن: ما المبادئ الجوهرية التي تستخلص من كلامهم عن علاقة المبدأ بما بعده والتي تتصل بخاصية الحبك النصي اتصالاً مباشراً ؟.

يمكن القول بأن القانون الدلالي الجوهري الذي يحكم علاقة المبدأ بما بعده هو ما عبر عنه ابن رشيق بقوله: "أن يكون دالاً علي ما بعده" [٣].

أجمل ابن رشيق القانون السابق إجمالاً. وفي كلام ابن الأثير ـ في صدر فصله عن "المبادئ والافتتاحات: ـ ما نراه تفصيلاً لذلك المجمل. يقول ابن الأثير: "وحقيقة هذا النوع أن يجعل مطلع الكلام من الشعر أو الرسائل دالاً على المعنى المقصود من هذا الكلام: إن كان فتحاً ففتحاً، وإن

---

(١) عيار الشعر ص ٩.

(٢) المثل السائر ٣/ ٩٦-٩٧.

(٣) العمدة ١/٢١٦.

كان هناء فهناء، أو عزاء فعزاء. وكذلك يجري الحكم في غير ذلك من المعاني. وفائدته أن يعرف من مبدأ الكلام ما المراد به، ولم هذا النوع" [1].

دلالة المبدأ على ما بعده تعني بالضرورة تحقق المناسبة المعنوية بينهما. وقف أبو القاسم الكلاعي (ت ٥٥٠هـ) على ملاحظة هذه المناسبة بين الرسائل وصدورها. عرض الكلاعي طائفة من صدور الرسائل التي شدها التناسب إلى الإنباء عن المضمون وطبقة المخاطب. نلحظ ذلك من تأمل الصدور التالية:

- أطال الله بقاء أمير المؤمنين(مخاطبة الأمراء).
- أما بعد، أحسن الله توفيقك، ونهج إلي الرشد طريقك (يكتب به عن الأمراء إلى من مرق عن الطاعة).
- سلام على من اتبع الهدى وتجنب سبل الضلالة والهوى (يستفتح به عنهم إلى زعماء الروم).
- أمدك الله أيها الولي الأخص والخليل الأخلص بالتقوى (يكتب به عنهم إلى القضاء والفقهاء).
- كتابنا، أمدك الله بتقواه (يكتب به عنهم إلى سائر العمال).
- يا بني، ومن سلمه الله وأبقاه (يكتب به الأب إلى ولده).
- يا مولاي وجمال دنياي (يكتب به الولد إلى والده) [2].

---

(١) المثل السائر ٣/٩٦.

(٢) الكلاعي (أبو القاسم محمد بن عبد الغفور): إحكام صنعة الكلام. حققه وقدم له د. محمد رضوان الداية. عالم الكتب. ط٢ (١٤٠٥هـ /١٩٨٥م) ص٦٧.

ويرى أبو الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) أن من الحذق أن يشير المرسل في تحميده إلى الغرض من الرسالة: "وإذا كان المرسل حاذقاً أشار في تحميده إلى ما جاء بالرسالة من أجله" [١]. والكلاعي على رأي أبي الفتح [٢]. وقد جرى مجراهما ابن الأثير (ت٦٣٧هـ). يرى ابن الأثير أن "المناسبة المعنوية" من أوكد أركان الكتابة. وقد أخذ علي أبي إسحق الصابىء إخلاله كثيراً بهذا الركن؛ وذلك أنه يأتي بتحميدة في الكتاب من الكتب السلطانية، لا تكون مناسبة لمعنى ذلك الكتاب. من أمثلة ابن الأثير على ذلك ما كتبه أبو إسحق في ابتداء كتاب عن فتح بغداد وهزيمة الأتراك عنها، وكان فتحاً عظيماً: "الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، الوحيد الفريد، العلي المجيد، الذي لا يوصف إلا بسلب الصفات ولا ينعت إلا برفع النعوت، الأزلي بلا انتهاء ...الخ". قال ابن الأثير معقباً: "وهذه التحميدة لا تناسب الكتاب الذي افتتح بها، ولكنها تصلح أن توضع في صدر مصنف من مصنفات أصول الدين.. وأما أن توضع في صدر كتاب فتح فلا"[٣].

وقوف ابن الأثير على مثل النموذج السابق دليل على ندرة وقوعه. كان المعتاد بين كبار المنشئين رعاية المناسبة المعنوية بين الابتداء ومضمون الرسالة. وعلى كل حال، فإن عناية أبي القاسم الكلاعي وابن الأثير بالنظر في إنشاء الرسائل من منظور المناسبة المعنوية، دليل عملي بين على وعيهما بخاصية الحبك النصي. في مقابل نموذج أبي إسحق الصابىء نرى نماذج

(١) المرجع السابق ص ٧٥.
(٢) المرجع نفسه ص ٧٦.
(٣) المثل السائر ١٠٩/٣

عدة عند الكلاعي وابن الأثير روعيت فيها المناسبة. من نماذج الكلاعي ابتداء رسالة لمحمد بن عبدالله أبي جعفر المشهور بابن عبد كان (ت٢٧٠هـ) جمع فيها ذكر استقامة الحال بين أبي الحسن خمارويه (ت٢٨٢هـ) وبين المعتضد أحمد بن طلحة الخليفة العباسى (ت٢٨٩هـ)، وهو قوله: "الحمد لله مقلب القلوب، وعلام الغيوب، الجاعل بعد عسر يسرا، وبعد تحارب اجتماعا"[١].

٢ - التخلص :

هو التخلص والخروج والتوسل. قال ابن رشيق: "ومن الناس من يسمي الخروج تخلصاً وتوسلاً"[٢].

لعل التخلص أسبق من غيره استخداماً. ولعل أقدم إشارة إلى التخلص ما جاء في كلام ثمامة بن أشرس (ت٢١٣هـ): "ما رأيت أحداً كان لا يتحبس ولا يتوقف، ولا يتلجلج ولا يتنحنح، ولا يرتقب لفظا قد استدعاه من بعد، ولا يلتمس التخلص إلى معني قد تعصى عليه طلبه، أشد اقتداراً ولا أقل تكلفاً، من جعفر بن يحيى"[٣]. وجعفر بن يحيى هذا، هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى، من كبار البرامكة الذين قتلهم الرشيد. ويستنتج من ربط التخلص بالمتحدث عنه عموم التخلص في كل كلام، وأنه ليس وقفاً على الشعر، وإن عالجه أكثر القدماء من خلال نماذج شعرية.

أما اصطلاح "الخروج" فلعل أقدم إشارة إليه ترجع إلى أبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) في كتابه" قواعد الشعر". وقد تبعه في استخدام

(١) إحكام صنعة الكلام ص ٧٦ .
(٢) العمدة ٢٣٦/١ .
(٣) البيان والتبين ١٠٦/١.

"الخروج" عبد الله بن المعتز (ت٢٩٦هـ) الذي جعل "حسن الخروج" من أنواع الالتفات. ومن شواهد" حسن الخروج" عند ابن المعتز قول أبي العتاهية:

وأحببت من حبها الباخلين حتى ومقت ابن سلم سعيدا

إذا سيل عرفاً كسا وجهه ثيابا من المنع صفراً وسودا[١]

رادف الخروج التخلص عند غير واحد من القدماء، ومنهم ابن طباطبا والقاضي الجرجاني. ولكن يحيى بن حمزة يستخدم التخلص، كما يستخدم أبو هلال وابن رشيق الخروج غالباً.

عرف التخلص في غير الشعر. وقع التخلص في النص القرآني. ممن عنوا بالتخلص في القرآن يحيى بن حمزة العلوى (ت٧٤٥هـ). التخلص عنده "عبارة عن الخروج إلى المقصد عقيب ما ذكره من قبل. ومثاله قوله تعالى من سورة المدثر: ﴿ياأيها المدثر قم فأنذر﴾، ثم تخلص بعد ذلك إلى ما هو المقصود بقوله: ﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾، فلما اتعظ الرسول بالأمر بالإنذار، عقبه بالوعيد الشديد للوليد بن المغيرة بقوله: ﴿ذرني ومن خلقت وحيدا﴾ إلى آخر الآيات. وهكذا في كل سورة تجده يتخلص إلى المقصود بأعجب خلاص"[٢].

---

(١) ابن المعتز (عبدالله): كتاب البديع، نشره وعلق عليه أغناطيوس كراتشقوفكسي. دار المسيرة - بيروت - ط٣ (١٤٠٢) هـ ١٩٨٢م) ص٦٠ -٦٢.

(٢) ابن حمزة (يحيى بن حمزة العلوي): الطراز، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت٣/٣٦٥.

عني أبو القاسم الكلاعي ببيان التخلص في الرسائل. أفرد الكلاعي بإحكامه فصلا بعنوان "في التخلص من الصدور إلى الغرض المذكور". الرسالة - في رأيه - ابتداء خطاب أو رد جواب. مما توصلوا به من الألفاظ في ابتداء الخطاب إلى غرض الكتاب:

- قولهم "كتبت" ، مثل: كتبت وقد هبت ريح النصر من مهبها، والأرض مشرقة بنور ربها".

- أو "كتابى"، مثل: "كتابي أطال الله بقاء الأمير، وبودي أن أكونه فأسعد به دونه".

ومما توصلوا به من الألفاظ في رد الجواب إلى غرض الكتاب:

- قولهم" ألقى"، مثل: "إنه ألقى كتاب كريم، عنوانه جسيم ...".

- أو "وصل"، مثل: "وصل - وصل الله سعده، وأثل مجده! - كتابه الكريم" [1].

ارتبط التخلص في الشعر بطراز القصيدة المركبة، وهو الطراز الذي ألفه الذوق العربي، ومن ثم كانت هيمنته في الشعر العربي القديم، وكان القدماء على صوت واحد في استحسان التنويع في الأغراض في النص الشعري الواحد، منذ أن قال الجاحظ "متى لم يخرج السامع من شيء إلى شيء لم يكن لذلك عنده موقع"[2].

أفرزت القصيدة المركبة في الجاهلية قوالب لغوية للتخلص من غرض إلى غرض؛ نحو "دع ذا" و"عد عن ذا". وربما تركوا المعنى الأول، وقالوا

(١) إحكام صنعة الكلام ص٧٨ -٧٩.

(٢) البيان والتبين ٢٠٦/١.

"وعيس" أو "وهوجاء" وما أشبه ذلك. وإذا أرادوا ذكر الممدوح قالوا: "إلى فلان" وأخذوا في مديحه. وربما تركوا المعنى الأول وأخذوا في الثاني من غير أن يستعملوا مثل تلك القوالب؛ وهو ما عرف باسم "الطفر" أو "الانقطاع"، وهو ما ظل عند بعض العباسيين كالبحتري[1]. غير أن الموازنة بين الشعر العباسي وما قبله، من حيث استعمال الخروج، تكشف عن صحة ما انتهى إليه ابن طباطبا وأبو هلال العسكري. لاحظ ابن طباطبا أن العباسيين قد "لطفوا القول في معنى التخلص إلى المعاني التي أرادوها"[2]. وكذلك لاحظ أبو هلال أن الخروج المتصل بما قبله كان قليلاً قبل شعراء العصر العباسي، ولكن العباسيين قد أكثروا من الخروج المتصل[3].

السؤال المهم الآن: ما القانون الدلالي الذي يحكم التخلص تحقيقاً لخاصية الحبك النصي؟.

لعل ابن طباطبا خير من وضع يده على هذا القانون من القدماء قبل حازم. ويمكن اختصاره فيما يلي:

- "أن يصل المتكلم كلامه صلة لطيفة". وبيان ذلك عند ابن طباطبا في موضعين من عياره. يقول ابن طباطبا في الموضع الأول، وهو من باب "بناء القصيدة": "ويسلك (يعني الشاعر) منهاج أصحاب الرسائل في بلاغاتهم وتصرفهم في مكاتباتهم؛ فإن للشعر فصولاً كفصول الرسائل، فيحتاج الشاعر أن يصل كلامه - على تصرفه في فنونه - صلة لطيفة، فيتخلص من

(١) راجع العمدة ٢٣٩/١

(٢) عيار الشعر ص١٨٧

(٣) الصناعيين ص٤٥٣-٤٥٤.

الغزل إلى المديح، ومن المديح إلى الشكوى، ومن الشكوى إلى الاستماحة، ومن وصف الديار والآثار إلى وصف الفيافي والنوق ... بألطف تخلص وأحسن حكاية، بلا انفصال للمعنى الثاني عما قبله، بل يكون متصلاً به وممتزجاً معه"[1].

أما الموضع الثاني، فيقول فيه: "ويكون خروج الشاعر من كل معنى يضيفه إلى غيره من المعاني خروجاً لطيفاً؛ حتى تخرج القصيدة كأنها مفرغة إفراغاً .... لا تناقض في معانيها، ولا وهي في مبانيها، ولا تكلف في نسجها، تقتضي كل كلمة ما بعدها، ويكون ما بعدها متعلقاً بها مفتقراً إليها"[2].

من كلام ابن طباطبا في الموضعين السابقين يمكن أن نلاحظ ما يلي:

١ - أن قياس فصول الشعر على فصول الرسائل، يعني النظر إلى تعدد الأغراض بالقصيدة المركبة كتعدد محاور الخطاب بالرسالة. ولكن الذي يبدو لنا أن تعدد محاور الخطاب بالرسالة من تحميد إلى دعاء إلى أمر بفعل شيء ... الخ، ليس كتعدده في القصيدة المركبة. التناسق بين المقاصد في الرسالة أشد قوة منه بين الأغراض في القصيدة المركبة. ولعل تقاليد النظم قد جعلت تعدد الأغراض على النحو الذي نعرفه أمراً مألوفاً بين المرسلين والمستقبلين جميعاً. من ناحية أخرى، جعلت تلك التقاليد لتوالي الأغراض - في الوقت نفسه

(١) عيار الشعر ص٩.

(٢) المرجع السابق ص٢١٣.

- نظاماً لا يخرج عنه الشاعر عادة [1]، وهو نظام نرى له وجهاً من المناسبة؛ حينما يوطىء الشاعر لمدحه - في الظروف العادية - بغزل رقيق تنشط به النفس لسماعه، أو حينما يخرج من مدحه إلى شكوى الزمان وما لقيه فيه قبل أن يرى ممدوحه، أو حينما يخرج من مديحه إلى استماحته عذراً فيما وشى به الواشون ... الخ. هذه وجوه للمناسبة، أفسحت لها تقاليد النظم عند العرب مجالاً للقبول. نرى كثيرا من الشعراء يخرجون في قصائدهم المركبة من الافتخار إلى اقتصاص مآثر الأسلاف، ولكننا لم نسمع بشاعر خرج مثلاً من الافتخار إلى وصف الجنادب والحرابي. ما زال هناك نظام للنظم يجعل بين توالي الأغراض وجوهاًللمناسبة.

ومهما يكن من أمر، فإن قياس الشعر على الرسائل، يعني أن التخلص غير مرتبط بجنس أدبي دون غيره؛ هو عام في كل كلام، ما دامت الحاجة فيه إلى أكثر من فصل: شعراً أو رسالة أو غيرهما. القصيدة في كلام ابن طباطبا إذاً نموذج على كل نص. المهم حسن التصرف ولطف الصلة بين أجزائه، حتى لا تؤدي إلى خطاب مفكك الأوصال مبنى ومعنى.

٢ - يفهم محمد خطابي كلمة"المعنى" في كلام ابن طباطبا على أنها تعني "الغرض" أو "الفن" ؛ يقول: على أن المعنى هنا ينبغي أن يفهم في سياقه، إذ المقصود به، في نظرنا، الغرض أو الفن، ما دام

(١) ما لاحظة ابن رشيق من خروج أبي تمام في قصيدة له وسط النسيب إلى مدح، ثم عودته إلى ما كان فيه من النسيب، ثم رجوعه إلى المدح، بنوع من الخروج يسميه بالإلمام، لم يكن من مذاهب العرب المشهورة: (راجع: العمدة ١/٢٣٨-٢٣٩).

الحديث متمركزاً هنا على اتصال فصول القصيدة"[1].

والحق أن ابن طباطبا نفسه قد ذكر - في نصه الأول - كلمة"فن" صراحة. وسياق كلامه كاملاً يجعل "المعنى" عنده مقصوداً به الغرض أو الفرع من فروعه؛ وذلك أن التخلص من غزل إلى مديح تخلص من غرض إلى غرض، لكن التخلص من وصف الديار والآثار إلى وصف الفيافي والنوق هو تخلص من فرع لغرض الوصف إلى فرع آخر.

٣- إذا كانت وظيفة التخلص الأولية وظيفة معنوية؛ هي حبك معنى بمعنى أو غرض بغرض، فقد لمح طباطبا للتخلص وظيفة بنائية؛ هي أن يصل منطوق التخلص بين بيت وبيت. في ضوء ذلك نفهم كلامه عن دور التخلص في الحصول على قصيدة (وبالتالي أي نص) مفرغة إفراغاً، خال نسجها من التكلف. من ناحية أخرى، فإن كلامه عن قصيدة خال نسجها من التكلف، تقتضي كل كلمة منها ما بعدها، وتتعلق ما بعدها بها؛ إنما هو كلام نفهم منه أن لطف التخلص الحقيقي ليس في لطفه في ذاته فحسب، إنما ينبغي للشاعر (وبالتالي لكل متكلم) أن يتلطف في جعل ما قبل التخلص مناسباً معنوياً لما بعده بوجه من الوجوه.

وربما ناسب الشاعر بين ما قبل التخلص وما بعده، ولكن التخلص ذاته يبدو معيباً. من ذلك التخلص التالي في قول أبي الطيب:

ها فانظري أو فظني بي تري حرقا من لم يذق طرفا منها فقد وألا

(١) محمد خطابي: لسانيات النص، المركز الثقافي العربي. بيرت / الدار البيضاء. ط (١٩٩١م) ص١٤٥

عـل الأمـير يرى ذلي فيشفـع لي إلى التي تركتني في الهوى مثلا [1]

قال ابن رشيق: "فقد تمنى أن يكون له الأمير قواداً"[2]. قال أبو العلاء المعرى (ت٤٤٩هـ) في شرحه: "ووجه تشفعه إليها أن يصل جناحه بما يصل به إلى المراد بهـا، ويحظى عندها لمكانه منهـا"[3]. وفي تـأويل أبي العـلاء تلطيف لا يسطيع رداً لإسـاءة أبي الطيب خطاب ممدوحه. وكان أبو الطيب زمن نظم هذه القصيدة صبياً !

وكذلك جعل القاضي الجرجاني من تخلصات أبي الطيب المستكرهة قوله:

لو استطعت ركبت الناس كلهم إلى سعيد بن عبد الله بعرانا[4]

التخلص في الموضعين السابقين معيب في ذاته. وهو معيب في ذاته مقـامياً ؛ لأنه خرج عـما يليق بخطاب الممدوحين. وإذا كان التخلص في الموضعين وصل ما قبله بما بعده على سبيل الحبك بين معنيين أو غرضين انتـقل الشـاعـر من أحـدهـما إلى الآخـر، فلم تكن ـ للعلة الماضيـة ـ صلة لطيفة.

---

(١) المعري (أبو العلاء): شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المعروف بـ" معجز أحمد". تحقيق ودراسـة دكتـور عبد المجيـد دياب. دار المعـارف. ط٢ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ١/٦١-٦٢ وقوله: وألا : من الفعل وأل يئل إذا نجا.

(٢) العمدة ١/٢٣٥.

(٣) شرح ديوان أبي الطيب ١/٦٢.

(٤) الوساطة ص١٥٤ -١٥٥ والبيت بشرح ديوان أبي الطيب ٢/٢٩٥.

٣ - الانتهاء :

أوجب أبو هلال العسكري في الانتهاء أو بيت الخاتمة أن يكون أجود بيت في القصيدة؛ يقول: "فينبغي أن يكون آخر بيت قصيدتك أجود بيت فيها، وأدخل في المعنى الذي قصدت له في نظمها؛ كما فعل ابن الزبعرى في آخر قصيدة يعتذر فيها إلى النبي ﷺ ويستعطفه:

فخذ الفضيلة عن ذنوب قد خلت واقبل تضرع مستضيف تائب

فجعل نفسه مستضيفاً. ومن حق المستضيف أن يضاف. وإذا أضيف فمن حقه أن يصان. وذكر تضرعه وتوبته مما سلف. وجعل العفو عنه مع هذه الأحوال فضيلة؛ فجمع في هذا البيت جميع ما يحتاج إليه في طلب العفو"[١]

أما ابن رشيق، فقد وصف الانتهاء بأنه "قاعدة القصيدة"[٢]. وبالقياس يكون الانتهاء قاعدة كل كلام من شعر أو غيره. وينبغي لمفهوم "القاعدة" هنا أن يكون مفهوماً دلالياً؛ وذلك أن النص لا قاعدة له ما لم يتقدم هذه القاعدة من المنطوقات والمفاهيم وأجزاء المعاني التي تربط بينها العلاقات الدلالية المختلفة، حتى تقر على قاعدة النص. ومن ثم، يصبح اشتراط ابن رشيق في الانتهاء "أن يكون محكماً"[٣] اشتراطاً طبيعياً. شرح ابن رشيق معنى "الانتهاء المحكم" بقوله: "لا تمكن الزيادة عليه، ولا يأتي بعده أحسن منه. وإذا كان أول الشعر مفتاحاً له وجب أن يكون الآخر قفلاً عليه"[٤].

---

(١) كتاب الصناعتين ص٤٤٣.

(٢) العمدة ٢٣٩/١.

(٣) العمدة ٢٣٩/١.

(٤) المرجع السابق ٢٣٩/١ .

الابتداء له ما بعده، أما الانتهاء فليس بعده شيء، الإحكام في موضع الانتهاء يؤدي بالضرورة إلى توفر خاصية الحبك بين منطوقاته وما قبله. هو إحكام معناه بما يكون نتيجة لما قبله وتدعيماً له ولمقصد النص الكلي في آن معًا؛ وذلك أن القاعدة لا تكون قاعدة إلا إذا كانت مرتبطة بما فوقها ارتباطا دلاليا بعلاقة ما، وهي غالباً علاقة السبب ـ النتيجة.

وربما صنع المتكلم الانتهاء مراعياً سياق الاتصال الخارجي أشد من مراعاته سياق النص اللغوي الداخلي. من ذلك مثلاً معلقة امرئ القيس التي ختمها بوصف السيل وشدة المطر:

كأن السباع غرقى غدية بأرجائه القصوى أنابيش عنصل [1]

دلالة النص الكلية لاترشح مثل هذه الخاتمة قاعدة له؛ وذلك أنها جزء من معنى من معاني جزء من النص، وهي تفصيل ما قبلها؛ أي هي معقودة به وحده، وليست قطعاً على معنى تؤول إليه سائر الأبيات قبلها.

بناء على ما تقدم، يكون القانون الذي ارتضاه القدماء حكماً لجودة الانتهاء هو:

- "أن يكون الانتهاء قاعدة النص"

وذلك على معنى أن يكون أدخل في مقصده، وأن يكون قطعاً طبيعياً ينتهي إليه ما قبله ويدعم هو ما قبله في آن معاً.

---

(١) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف ط٥ (١٩٩٠) ص٢٦. وفيه: كأن سباعا.

(ب) بنية النص من منظور الحبك عند حازم :

في معني ما يكون بين المنطوقات المتوالية أو أجزاء النص الواحد من أشكال للترابط المضموني، يستخدم حازم (ت٦٨٤هـ) مفاهيم عدة؛ كالتناسب والاقتران والالتئام. تمثل هذه المفاهيم ـ مع طائفة أخرى من الأفكار المتفرقة ـ إضاءات معرفية مهمة في فهم منظورات حازم إلى بنية النص من جهة الحبك. يمكن أن نجمل تلك المفاهيم والأفكار الأولية ـ وفاق خطة الدراسة ـ على النحو التالي:

١ - للأغراض"أجناس" أول. من ذلك الارتياح والاكتراث وما تركب منهما؛ نحو إشراب الارتياح الاكتراث أو العكس. وتحت هذه الأجناس الأول "أنواع" كالاستغراب والاعتبار، والرضا والغضب، والنزاع والنزوع، والخوف والرجاء. وتحت هذه الأنواع" أنواع" كالمدح، والنسب، والتذكرات، وأنواع المشاجرات، وما جرى مجراها من المقاصد الشعرية [١].

ينتهي حازم من ذلك إلى أن حسن التصرف في المعاني يوجب على المتكلم أن يعرف "وجوه انتساب" بعضها إلى بعض. لكل معنى من تلك المعاني معنى أو معان تناسبه وتقاربه. ولكل معنى معنى أو معان تضاده وتخالفه. وللمضاد معنى أو معان تناسبه [٢].

٢ـ لاقتران المعاني بعضها ببعض وجعل بعضها بإزاء بعض أنواع خمسة:

---

(١) القرطاجني (أبو الحسن حازم): منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الكتب الشرقية ـ تونس (١٩٦٦) ص١٢-١٣.

(٢) المرجع السابق١٤.

(الأول) اقتران التماثل: وهو أن تناظر بين موقع المعنى في هذا الحيز وموقعه في الحيز الآخر.

(الثاني) اقتران المناسبة: وهو اقتران المعنى بما يناسبه.

(الثالث) المطابقة أو المقابلة: وذلك باقتران المعنى بمضاده.

(الرابع) المخالفة: وذلك باقتران الشيء بما يناسب مضاده.

(الخامس) تشافع الحقيقة والمجاز: وذلك باقتران الشيء بما يشبهه، وبأن يستعار اسم أحدهما للآخر[1].

تقع أنواع الاقتران السابق - ويسميها حازم أيضا باسم "جهات التعلق"- بين معنيين كلاهما "عمدة" في الكلام، كما يقع الاقتران بين معنيين أحدهما "عمدة" والآخر "فضلة" أو كالفضلة، من أجل التتميم وتحقيق صحة مفهوم أحدهما ببيان الصحة في مفهوم الآخر؛ كأن تقول: العفاف فضيلة كما أن الفسوق رذيلة[2].

٣ - ينبغي للشاعر - حتى يكمل له القول على الوجه المختار - أن يتمتع بقوى ثلاث:

(الأولى) القوة الحافظة: وذلك أن تكون خيالات الفكر منتظمة، ممتازاً بعضها عن بعض. والقوة الحافظة هي التي تزود الشاعر بالخيال الذي يليق بكل غرض يريد أن يقول فيه من نسيب ومديح وغيرهما.

---

(١) منهاج البلغاء ص١٥.

(٢) المرجع السابق ص١٥.

(الثانية) القوة المائزة: وهي القوة التي يميز بها الشاعر بين ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض مما لا يلائم ذلك، وما يصح مما لا يصح.

(الثالثة) القوة الصانعة : وهي القوة التي تتولى العمل في ضم بعض أجزاء الألفاظ والمعاني والتراكيب إلى بعض والتدرج من بعضها إلى بعض. وعلى الجملة هي القوة التي تتولى جميع ما تلتئم به كليات صناعة الشعر.

إذا جمع الشاعر بين هذه القوى جميعاً كان متمتعاً بـ"الطبع الجيد" في تلك الصناعة [1].

٤ - يحدد حازم قوى فكرية عشراً تتحقق بها مقاصد النظم وأغراضه. نرى أدنى تلك القوى إلى موضوع دراستنا القوى التالية:

(الأولى) القوة على تصور كليات الشعر، والمقاصد الواقعة فيها، والمعاني الواقعة في هذه المقاصد؛ وذلك حتى يتوصل الشاعر إلى اختيار ما يجب من القوافي ولبناء فصول القصائد على ما يجب.

(الثانية) القوة على تصور صورة للقصيدة تكون بها أحسن ما يمكن، وكيف يكون إنشاؤها أفضل من جهة وضع بعض المعاني والأبيات والفصول من بعض، بالنظر إلى صدر القصيدة ومنعطفها من نسيب إلى مدح، وبالنظر إلى ما يجعل خاتمتها في حاجة إلى شيء من ذلك.

(الثالثة) القوة على ملاحظة الوجوه التي بها يقع التناسب بين المعاني وإيقاع تلك النسب بينها.

(١) المرجع نفسه ص٤٣.

(الرابعة) القوة على تحسين وصل بعض الفصول ببعض، ووصل الأبيات بعضها ببعض، وإلصاق بعض الكلام ببعض على الوجوه التي لا تنبو عنها النفس.

يكشف تصنيف حازم المقاصد الشعرية إلى أجناس عليا وفروع سعة أفقه التصوري. ولاشك أن المعرفة النظرية الأولية بتلك الأجناس والفروع سوف تعد أداة لاختبار مدى ضبط العلاقات بين المعاني والأغراض عند ممارسة القول الشعري. وسوف تترك هذه المعرفة آثارها في بناء النص وتنظيم العلاقات والنسب بين أجزائه. وليست جهات التعليق أو علاقات الاقتران عنده إلا علاقات حبك بين المنطوقات، تصلح للخروج عن ذلك إلى أن تصير ضروباً لعلاقات حبك فصول النص الشعري الكامل، لا سيما في النصوص الشعرية غير المركبة والتي تبنى معنوياً على أنواع الأجناس الأول عنده؛ كالرضا والغضب، والخوف والرجاء ونحوها.

أما كلام حازم عن القوى الثلاث التي يكمل بها القول للشاعر (وبصفة أعم كل متكلم)، فهو أدنى شيء إلى ثلاثية الكفاءة في النظرية اللغوية المعاصرة: القوة الحافظة عنده تضاهي الكفاءة اللغوية التي تعني ما يعرفه متكلم اللغة الأصلي عن لغته وما يختزنه في عقله منها وقدرته على استعمالها. والقوة المائزة عنده تضاهي الكفاءة التداولية التي تعني قدرة صانع النص على ربط لغته بالمواقف والسياقات، وقدرته على جعل منطوقاته ممتثلة لمقاصده الكاملة؛ أى جعل منطوقاته مناسبة وظيفيا وموقفياً لسياق الاتصال. والقوة الصانعة عنده تضاهي الكفاءة الموضوعية التي تعني قدرة صانع النص على تعيين ما يريد أن يصل إليه عند متلقيه،

وقدرته على تنسيق أجزاء النص والربط بينها[1]. وليست القوى الفكرية الأربع التي اصطفيناها من جملة القوى الفكرية العشر عنده إلا تبياناً وتفصيلاً للقوة الصانعة أو الكفاءة الموضوعية.

سبق حازماً إلى الكلام عن آلات الكتابة والنظم آخرون [2]، ولكن حازماً وضع يده على تصنيف جامع لما تفرق عند سابقيه مميزاً بالوصف وتعيين الوظيفة بين قوة وأخرى من قوى القول، حتى يصير تصنيفه الثلاثي هذا من الأسس الإجرائية النظرية التي نرى لها صلاحية لأن تتخذ في وصف إنتاج النصوص وتخطيطها.

ومهما يكن من أمر، فقد استفرغ حازم جهده في منهاجه لتحليل بنية النص وشروط الإبداع في صناعته. وفيما يلي التفصيل:

١. قوانين الابتداء والتخلص والانتهاء:

أ/١. الابتداء :

ينبغي الإشارة إلى أن ما أسماه بـ"شروط الإبداع في المبادئ" لا يكاد يزيد عما اشترطه سابقوه، سواء ما يرجع إلى اللفظ أو المعنى أو النظم أو الأسلوب [3]. على أن الذي ينبغي لنا ملاحظته في مبحث الابتداء أن الشرط المقامي عنده قد اتخذ هيئة المناسبة بين اللغة المستخدمة ومقصد

(١) انظر في تفصيل أنواع الكفاءة الثلاثة:
محمد العبد(د.): الكفاية اللغوية والكفاية الاتصالية، دار العربي - القاهرة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ص٦ وما بعدها.

(٢) انظر مثلاً:
كتاب الصناعتين ص١٣٣ وما بعدها وص ١٥٤ وما بعدها، والعمدة ١/١٩٦ - ١٩٩.

(٣) منهاج البلغاء ص٣٠٩.

المتكلم، ولم يعرض لملابسات الخطاب وأحوال المخاطبين. يقول حازم"ملاك الأمر في جميع ذلك أن يكون المفتتح مناسباً لمقصد المتكلم من جميع جهاته: إذا كان مقصده الفخر، كان الوجه أن يعتمد من الألفاظ والنظم والمعاني والأسلوب ما يكون فيه بهاء وتفخيم. وإذا كان المقصد النسيب، كان الوجه أن يعتمد منها ما يكون فيه رقة وعذوبة من جميع ذلك، وكذلك سائر المقاصد" [١].

سبق آخرون حازماً في اشتراط ذلك، وفي جعل المناسبة بين المقصد واللغة أول ما يحتاجه الشاعر من معرفة مقامات الكلام. أضرب مثالاً على ذلك ابن رشيق (ت٤٥٦هـ). يقول ابن رشيق: "فأول ما يحتاج إليه الشاعر ... حسن التأتي والسياسة، وعلم مقاصد القول؛ فإن نسب ذل خضع، وإن مدح أطرى وأسمع، وإن هجا أخل وأوجع، وإن فخر خب ووضع، وإن عاتب خفض ورفع، وإن استعطف حن ورجع، ولكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان؛ ليدخل إليه من بابه، ويدخله في ثيابه. فذلك هو سر صناعة الشعر ومغزاه الذي به تفاوت الناس، وبه تفاضلوا"[٢].

أما القانون الذي يحكم الابتداء عند حازم، فهو أن "يجعل (يعني الشاعر) مبدأ كلامه دالاً على مقصده، ويفتتح القول بما هو عمدة في غرضه "[٣]. ولا يختلف الجزء الأول من قانونه عما نص عليه سابقوه. أما الجزء الثاني، ففيه تنويه بافتتاح القول بما هو أدخل في الغرض منه.

---

(١) المرجع السابق ص٣١٠.

(٢) العمدة ١٩٩/١.

(٣) المنهاج ص٢٠٦.

إضافة حازم الحقيقية في تحليل المبادئ في عنايته بمعيار المناسبة، وفي بنائه ترتيب المبادئ على ما أسماه بـ"التناصر":

١- معيار المناسبة: يقول حازم:" وإذا لم يكن البيت الثاني مناسباً للأول في حسنه، غض ذلك من بهاء المبدأ وحسن الطليعة، وخصوصاً إذا كان فيه قبح من جهة لفظ أو معنى أو نظم أو أسلوب، وذلك نحو قول أبي الطيب المتنبي:

أتراهـا لكـثـرة العشـــاق تحسب الدمع خلقة في المآقي

كيف ترثي التي رأت كل جفن رآهـــا غير جفنها غـير راق[1]

الأحرى أن نرى المناسبة - في هذا السياق - مبدأ تنظيمياً ؛ وذلك أنه ينظم بنية النص اللفظية والمعنوية؛ أي أن المناسبة هنا تعني الربط الشكلي والمضموني جميعاً.

٢ - فكرة التناصر: اتخذ حازم فكرة التناصر أساساً بنى عليه ترتيبه المبادئ إلى رتب ثلاث:

- فأحسن المبادئ ما تناصر فيه حسن المصراعين وحسن البيت الثاني (ويلحظ حازم أن هذه الرتبة عند "المحدثين" - بمفهوم العصر - أكثر من "العرب المتقدمين" الذين لم يكن لهم بتشفيع البيت الأول بالثاني كبير عناية).

- والرتبة الثانية: أن يتناصر الحسن في المصراعين دون البيت الثاني.

(١) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ٤٨١/٢ وفيه "ترى" في البيت الثاني مقابل : رأت.

- والرتبة الثالثة: أن يكون المصراع الأول كامل الحسن، ولا يكون المصراع الثاني منافراً له، وإن لم يكن مثله في الحسن (ومثل هذا - فيما لاحظه - يوجد كثيراً)[1].

تعكس تراتبية المبادئ على هذا النحو المنطقي أثر التناصر في جودة الكلام. وليس التناصر - في جوهره - إلا مظهراً من مظاهر الارتباط المضموني والشكلي بين وحدات الفصل الواحد، لا سيما في طليعته. ويمكن لمعيار المناسبة وفكرة التناصر معاً أن يمثلا منظوراً لغوياً إلى بنية النص بوصفه كلاً دلالياً متفاعلاً متبادل التأثير بالإيجاب والسب. إذا كان حسن الجزء معتداً به بحسن غيره، فإن ذلك يعني أن الحسن في المبدأ ليس صفة قبلية، ولكنها صفة استعمال يكتسبها الجزء في محيط الكل. وسيعني هذا بالضرورة أن النص ليس مجموع أجزائه، ولكنه حصيلة التفاعلات بين تلك الأجزاء.

ب/ ١التخلص :

التخلص عند حازم خروج في الكلام من غرض إلى غرض على سبيل التدرج[2]. إذا كان الخروج من غير تدرج، ولكن بانعطاف طارئ على جهة من الالتفات سمي عنده باسم"الاستطراد"[3]

التدرج إذن هو العمود الفقري للتخلص عند حازم. مقياس التدرج عند حازم في قوله: "أن يكون الكلام غير منفصل بعضه من بعض، وأن يحتال فيما يصل بين حاشيتي الكلام ويجمع بين طرفي القول حتى يلتقي

(١) منهاج ص٣١٠ -٣١١.

(٢) المرجع السابق ص ٣١٦.

(٣) المرجع نفسه ص ٣١٦.

طرفا المدح والنسيب أو غيرهما من الأغراض المتباينة التقاء محكماً" [1] وفي تفسير حازم لوظيفة التخلص - في ضوء فهمه هو على الأقل - ما يجعل للتخلص - بما يحققه من التقاء محكم بين الأغراض - أثراً إيجابياً مباشراً في تلقي الكلام: "فلا يختل نسق الكلام ولا يظهر التباين في أجزاء النظام. فإن النفوس والمسامع إذا كانت متدرجة من فن من الكلام إلى فن مشابه له، ومنتقلة من معنى إلى معنى مناسب له، ثم انتقل بها من فن إلى فن مباين له من غير جامع بينهما وملائم بين طرفيهما، وجدت الأنفس في طباعها نفوراً من ذلك ونبت عنه. وكذلك النفوس والأسماع إذا قرعها المديح بعد النسيب دفعة من غير توطئة لذلك، فإنها تستصعبه ولا تستسهله، وتجد نبوة ما في انتقالها إليه من غير احتيال وتلطف فيما يجمع بين حاشيتي الكلام ويصل بين طرفيه الوصل الذي يوجد للكلام به استواء والتئام" [2].

ليس النسيب والمديح في الكلام عن القصيدة المركبة التي توجب - في الأساس - احتيالاً وتلطفاً في صناعة التخلص، ليسا إلا نوعين أو اسمين على غرضين من أغراض الاتصال الأدبي. المهم هنا ما يكشف عنه نظام"التدرج" في كل غرض عند حازم، فيما يسميه "كيفية العمل" من وعي بضرورة الارتباط المعنوي والتسلسل المنطقي بين عناصر ذلك الغرض. الأحسن في النسيب عند حازم أن يجري التدرج هكذا:

- البدء بما يرجع إلى المحب،

(١) المنهاج ص٣١٩.
(٢) المرجع نفسه ص ٣١٩.

- ثم بما يرجع إلى المحب والمحبوب معاً .

- ثم إرداف ما يرجع إليهما معاً مما يشجو وقوعه بذكر ما هو راجع إليهما مما يسر وقوعه (لما في ذلك من المقابلة وتدارك النفوس من إيلامها بالشجاي الصرف بعرض المعاني).

- ثم يحتال في عطف أعنة الكلام إلى المديح؛ فهذا هو الموضع التام المناسب [1].

أما المديح المتخلص إليه من نسيب، فالوجه في ترتيبة عند حازم:

- أن يصدر بتعديد فضائل الممدوح،

- وأن يتلى ذلك بتعديد مواطن بأسه وكرمه، وذكر أيامه في أعدائه،

- وإذا كان للممدوح سلف حسن تشفيع ذكر مآثره بذكر مآثرهم .

ثم يختتم بالتيمن للممدوح والدعاء له بالسعادة ودوام النعمة والظهور على الأعداء وما "ناسب" ذلك[2].

أقول مرة أخرى لا يعنينا هنا المديح أو النسيب غرضاً من أغراض الشعر، إنما الذي يعنينا ما ارتبط بهما من بيان "كيفية العمل". توفر أكثر شروط التخلص عند حازم فرصة للقول بأن مبادئ الائتلاف المعنوي، والانتظام، واتصال الكلام، كانت الخلفية النظرية التي انطلقت منها تلك الشروط. أهم الشروط ما يلي:

- التحرز من انقطاع الكلام.

- التحرز من الإخلال واضطراب الكلام.

(١) منهاج ص٣٠٤ - ٣٠٥.
(٢) المرجع نفسه ص٣٠٥.

- التحرز من النقلة بغير تلطف (إذ يجب التلطف فيما يوقع الكلام أحسن مواقعه ويجريه على أقوم مجاريه).

- أن يجهد الشاعر نفسه في تحسين البيت التالي لبيت التخلص[1].

الإضافة الحازمية الأهم في بحث التخلص هي ما يمثله الشرط الأخير: أن يجهد الشاعر نفسه في تحسين البيت التالي لبيت التخلص؛ فإنه أول الأبيات التي يظهر فيها الإجادة أو الإساءة، وهو - كما يقول حازم - أول منقلة من مناقل الفكر فيما تخلصت إليه [2]. وينبغي لنا أن نضيف إلى جدة ذلك الشرط عند حازم اشتراطه في بيت التخلص الشرطين التاليين:

- التحرز في بيت التخلص من الحشو.

- والتحرز في بيت التخلص من الاضطرار إلى الكناية [3].

الحشو عامل لفظي. والكناية عامل معنوي. الحشو والكناية يرتبطان بتدفق الخطاب. وتدفق الخطاب في موضع التخلص ينبغي له أن يكون مطلباً ملحاً. الحشو والكناية - على نحو ما يجب أن نفهم من سياق كلام حازم - يضعفان قوة إخلاص التخلص لوظيفة الربط المضموني المنطقي في موضع تلح فيه الحاجة إلى نقل الكلام - في تدرج - من محور خطابي إلى آخر. إنهما يضعفان قوة إخلاص التخلص لتلك الوظيفة؛ لأنهما يقيدان حركته اللفظية والمعنوية: تضعف السلاسة وتشاب مباشرة المعنى بلازم المعنى.

(١) المنهاج ص٣٢١.
(٢) المرجع السابق ص ٣٢١.
(٣) المرجع نفسه ص٣٢١.

ومهما يكن من أمر، فإن قانون التخلص الدلالي عند حازم ينبغي له أن يكون هكذا:

- ينبغي للتخلص أن يكون على سبيل التدرج وأن يؤدي إلى الالتقاء المحكم بين الأغراض.

جـ/١ الانتهاء :

عرض حازم شروطة في الانتهاء أو الخاتمة تحرياً وتحرزاً وتحفظاً على النحو التالي:

١ - تحري أن يكون ما وقع فيها من الكلام كأحسن ما اندرج في حشو القصيدة.

٢ - أن يتحرز فيها من قطع الكلام على لفظ كريه أو معنى منفر للنفس عما قصدت إمالتها إليه، أو مميل لها إلى ما قصدت تنفرها عنه.

٣ - أن يتحفظ في أول البيت الواقع مقطعاً للقصيدة من كل ما يكره ولو ظاهره وما توهمه دلالة العبارة أولاً، وإن رفعت الإيهام آخراً ودلت على معنى حسن. ومن هذا قول المتنبي:

فلا بلغت بها إلا إلى ظفر ولا وصلت بها إلا إلى أمل[1]

الشرط الثاني عند حازم شرط لفظي معنوي. وما يرتبط بالمعنى فيه لا يخرج عما اشترطه أبو هلال وابن رشيق وأمثالهما: ينبغي للخاتمة أن ترتبط بالمقصد من الكلام. أما الشرطان الأول والثالث فهما لفظيان

(١) المنهاج ص٢٨٥ وانظر: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ٧٩/٣ وفيه: فلا هجمت بها إلا ظفر.

نظميان. وما ضرب به حازم مثلاً على النظم القبيح هو نفسه الذي سبقه إليه ابن رشيق، عنيت بيت أبي الطيب.

كان ابن رشيق قد علق على هذا البيت قائلاً : "فإن هذا شبيه ما ذكر من بغيض: كان يصابح الأمير فيقول: لاصبح الله الأمير بعافية، ويسكت، ثم يقول: إلا رماه بأكثر منها، ويماسيه فيقول: لامسى الله الأمير بنعمة، ويسكت سكتة ثم يقول: إلا وصبحه بأتم منها، أو نحو هذا. فلا يدعو له حتى يدعو عليه. ومثل هذا قبيح، لا سيما من مثل أبي الطيب" [(١)].

السكتة على ما قبل أداة الاستثناء تقدم مثالاً على النظم القبيح؛ لأنه موهم يضطرب معه الخطاب في موضع الخاتمة، وهو موضع ينبغي له أن يحوذ على عناية المتكلم؛ لأنه ـ كما يقول حازم ـ منقطع الكلام وخاتمته [(٢)]. المهم هنا ـ على أي حال ـ التفات حازم إلى تبادل الخاتمة مع ما قبلها فعل التأثير في نفس المتلقي سلباً وإيجابًا؛ "فالإساءة فيه (يعني موضع الخاتمة) معفية على كثير من تأثير الإحسان المتقدم عليه في النفس. ولا شيء أقبح من كدر بعد صفو وترميد بعد إنضاج" [(٣)].

ومهما يكن من أمر، فإن قانون الخاتمة الدلالي عند حازم ينبغي له أن يكون هكذا:

ـ ينبغي أن ترتبط الخاتمة بما قصد إليه المتكلم في النص، وألا يكون تأثيرها فيما قبلها من حيث المعنى تأثيراً سلبياً.

---

(١) العمدة ١/٢٤١.

(٢) المنهاج ص ٢٨٥.

(٣) المنهاج ص ٢٨٥.

وهو قانون لا يخرج ـ كما نرى ـ عما وضعه سابقوه.

٢ - المبادئ الدلالية لحبك الفصول :

الإضافة الحقيقية في دراسة الحبك أو التناسب المعنوي بين وحدات النص عند حازم مستودعها المعلم الأول من المنهج الثالث من (المباني) وهو عن" طرق العلم بإحكام مباني الفصول وتحسين هيآتها ووصل بعضها ببعض" [(١)]. الفصول عنده هي ما نتعارفه بالمقاطع التي يستقل كل مقطع منها في القصيدة العربية المركبة بغرض. تتوزع معطيات هذا المعلم ـ فيما نرى ـ على مفاهيم ثلاثة:

- معطيات تختص بمفهوم السبك.
- معطيات ترتبط بأحدهما أو كليهما وبمفهوم بنية النص وتنسيقه في آن معاً.

مقتضى الحال أن نقتصر هنا على ما يتصل من آرائه بمفهوم الحبك على مستوي الفصول.

السؤال الآن: ما الأسس الدلالية والمضمونية التي يبنى عليها الحبك بين فصل وآخر؟.

أ / ٢. قوانين الوصل بين الفصول .

ينبغي أن نشير أولاً إلى أن حازماً قد جعل الكلام فيما يرجع إلى ذوات الفصول وإلى ما يجب في وضعها وترتيب بعضه من بعض قائماً على أربعة قوانين:

---

(١) المرجع السابق ص٢٨٧ وما بعدها.

(القانون الأول) في استجادة مواد الفصول وانتقاء جوهرها.

(القانون الثاني) في ترتيب الفصول والموالاة بين بعضها وبعض.

(القانون الثالث) في ترتيب ما يقع في الفصول.

(القانون الرابع) فيما يجب أن يقدم في الفصول وما يجب أن يؤخر فيها وتختتم به [١].

لكل قانون من هذه القوانين الأربعة عند حازم شروط تحقيق مختلفة. تتوزع هذه القوانين وشروط تحقيقها على ما يمكن تسميته:

١ - شروط الحبك الكلي: ويقصد بها ما يحقق الارتباط المضموني بين فصول القصيدة. وتقع هذه الشروط في القانون الأول والثاني.

٢ - شروط الحبك الجزئي: ويقصد بها ما يحقق الارتباط المضموني بين أبيات الفصل الواحد. وتقع هذه الشروط في القانون الثالث.

مما يحقق الحبك الكلي من شروط القانون الأول عند حازم "تناسب المفهومات بين الفصول"[٢]. ومما يحققه من شروط القانون الثاني أن يقدم من الفصول ما للنفس به عناية على حسب الغرض من المقصود بالكلام، وأن يتلى الفصل المقدم بالأهم فالأهم، حتى تتصور التفاتة ونسبة بين فصلين تدعو إلى تقديم غير الأهم على الأهم (وبالتالي إلى ترك القانون الأصلي في الترتيب) [٣].

---

(١) المنهاج ص ٢٨٨.

(٢) المنهاج ص ٢٨٨.

(٣) المرجع السابق ص ٢٨٩.

ومن شروط حازم في القانون الأول" حسن الاطراد بين الفصول" [1]. وقد جاء حازم بهذا الشرط على الإجمال. ومما يعنيه حسن الاطراد بالضرورة التوالي المحكم للمفاهيم والأغراض الذي يصل الفصول بعضها ببعض في القصيدة الواحدة.

واستواء النسج من شروطه في القانون الأول أيضاً. وهو متعلق بالعامل التركيبي؛ أي بالبنية اللفظية. ولكنه ينعكس بالضرورة على البنية المعنوية. يجب أن تكون الفصول تبعاً لهذا القانون" غير متخاذلة النسج، غير متميز بعضها عن بعض التمييز الذي يجعل كل بيت كأنه منحاز بنفسه لا يشمله وغيره من الأبيات بنية لفظية أو معنوية تنزل منزلة الصدر من العجز أو العجز من الصدر. والقصائد التي نسجها على هذا مما تستطاب" [2].

أما الشروط التي تحكم تحقيق الحبك الجزئي، فقد اشتمل عليها القانون الثالث؛ وهو في تأليف بيوت الفصل إلى بعض. وهذه الشروط هي:

١ - يجب أن يبدأ من أبيات الفصل بالمعنى المناسب لما قبله [3].

---

(١) المرجع نفسه ص٢٨٨.

(٢) المرجع نفسه ص٢٨٨.

(٣) ويرى حازم أنه إذا تأتى أن يكون ذلك المعنى هو عمدة معاني الفصل والذي له نصاب الشرف كان أبهى لورود الفصل على النفس. لكنه يلحظ أن كثيراً من الشعراء يؤخرون المعنى الأشرف ليكون خاتمة الفصل. فإذا كان من الشعراء من يردف الأقوال الشعرية بالأقوال الخطابية، فالأحسن له - في رأي حازم - أن يفتتح الفصل بأشرف معاني المحاكاة ويختمه بأشرف معاني الإقناع، وهو مذهب أبي الطيب في كثير من شعره (المنهاج ص ٢٨٩).

٢ - فضلاً عن وجوب صياغة رأس الفصل الصياغة التي تدل على أنه مبدأ فصل، فالأحسن أن يتصل به معنى يحسن موقعه من النفوس بالنسبة إلى الغرض؛ كالتعجب والتمني والدعاء وتعديد العهود السوالف...الخ.

٣ - يشترط أن يكون لمعنى البيت - مع كون أوله مبدأ كلام ومصدرًا بكلمة لها معنى ابتدائي - أن يكون له علقة بما قبله ونسبة إليه".

٤ - "يجب أن يردف البيت الأول من الفصل بما يكون لائقاً به من باقي معاني الفصل، مثل:

(أ) أن يكون مقابلاً له على جهة من جهات التقابل،

(ب) أو أن يكون بعضه مقابلاً لبعض،

(ج) أو أن يكون مقتضى له، مثل:

- أن يكون مسبباً عنه،
- أو أن يكون تفسيراً له،
- أو أن يكون بعضه محاكياً بعض ما في الآخر.
- أو غير ذلك من الوجوه التي تقتضي ذكر شيء بعد شيء آخر.

وكذلك الحكم فيما يتلى به الثاني والثالث إلى آخر الفصل [١].

وفي نهاية تلك الشروط يورد حازم هذه الملحوظة المهمة: "وربما ختم الفصل بطرف من أغراض الفصل الذي يليه أو إشارة إلى بعض معانيه"[٢].

---

(١) المنهاج ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٠.

باستثناء الإشارة في الشرط الثاني إلى وجوب صياغة رأس الفصل الصياغة التي تليق بموقعه، تبدو جميع الشروط في هذا القانون مختصة بالحبك الجزئي أو الداخلي بين أبيات الفصل الواحد. ولكنها لم تغفل - على رغم ذلك - وجوب المناسبة المعنوية بين رأس الفصل وما يسبقه أو بين خاتمة الفصل ورأس الفصل الذي يليه.

ولعل وضع حازم يده على بعض وجوه التعلق بين البيت والآخر من الفصل الواحد بداية جدولة العلاقات الدلالية التي سبق فيها المحدثين، مثل نايدا. يحتفظ نايدا بحق الجدولة المتكاملة للعلاقات الدلالية بين المنطوقات، ويحتفظ حازم بحق السبق إلى كثير من تلك العلاقات. ولنا أن نقابل ما عند حازم بما يشاكله عند نابدا على النحو التالي:

حازم	نابدا
- علاقة المقابلة	العلاقة التقابلية (علاقة ثنائية)
- الكلية	
- البعضية	
- مسبب عنه	
- السبب - النتيجة (علاقة منطقية)	
- تفسير له	
- الإجمال - التفصيل (علاقة تبعية)	
- بعضه يحاكي بعض ما في الآخر	- الكيفية (علاقة الوصف)

ضم القانونان الأول والثاني شروط ما أسميناه بالحبك الكلي، كما ضم القانون الثالث شروط الحبك الجزئي. أما القانون الرابع، فقد جعله

حازم في وصل بعض الفصول ببعض. ونرى أن الوصل ـ في هذا الموضع ـ ينبغي له أن يتسع للسبك والحبك معاً. ويعني هذا أن القانون الرابع إنما يتناول النص المسبوك المحبوك في الآن نفسه. لم يبن هذا القانون ـ مثل غيره ـ على شروط تحقيقه، إنما بني على أنواع الفصول من حيث الاتصال والانفصال بين العبارة والغرض. يقول حازم: "فأما القانون الرابع في وصل بعض الفصول ببعض، فالتأليف في ذلك على أربعة أضرب:

١ - ضرب متصل العبارة والغرض.

٢ - وضرب متصل العبارة دون الغرض.

٣ - وضرب متصل الغرض دون العبارة.

٤ - وضرب متصل الغرض العبارة" [(١)].

حد حازم الضرب الأول على النحو التالي:"فأما المتصل العبارة والغرض، فهو الذي يكون فيه لآخر الفصل بأول الفصل الذي يتلوه علقة من جهة الغرض وارتباط من جهة العبارة، بأن يكون بعض الألفاظ التي في أحد الفصلين يطلب بعض الألفاظ التي في الآخر من جهة الإسناد والربط" [(٢)].

على أساس الاتصال والانفصال بين العبارة والغرض تجرى سائر الضروب. إذا كان الاتصال من جهة العبارة لا الغرض كان الضرب الثاني.

(١) المنهاج ص ٢٩٠.

(٢) المنهاج ص ٢٩٠.

ويكون الفصل متصلاً بغيره في الغرض دون العبارة إذا كان أوله رأس كلام، ويكون لذلك الكلام "علقة" بما قبله من جهة المعنى. هذا هو الضرب الثالث. أما الضرب الرابع والأخير، فهو الذي لاتوصل فيه عبارة بعبارة ولا غرض بغرض مناسب له، بل يهجم على الفصل هجوماً من غير إشعار به مما قبله ولا مناسبة بين أحدهما والآخر [١].

الضروب الأربعة السابقة هي الإجابة عن سؤال يمكن أن يطرح على النحو التالي: كيف تبدو صور العلاقات بين الفصول من حيث اتصال العبارة والغرض؟

وينبغي الإشارة هنا إلى أن حازماً قد وصف الضرب الثاني بأنه "منحط عن غيره" [٢]. ووصف الضرب الرابع بأنه : " متشتت من كل وجه"[٣]. ولكنه يرى الضرب الثالث، وهو ما اتصلت فيه الفصول بعضها ببعض في الغرض دون العبارة، يراه أفضل الضروب الأربعة ، يقول حازم: "وهذا الضرب (يعني الثالث) إذا نيط برأس فيه معنى تعجيبي أو دعائي أو غير ذلك مما أشرنا إليه هو أفضل الضروب الأربعة؛ لكون النفوس تنبسط ويتجدد نشاطها بإشعارها الخروج من شيء إلى شيء، واستئناف كلام جديد لها مع ما يشفع به إليها في قبول الكلام من نياطة ما ذكرناه من تعجب أو دعاء أو غير ذلك مما له بالمعنى علقة بالكلام وتصديره به. وهذا الضرب - على كل حال - أفضل الضروب الأربعة" [٤].

---

(١) المرجع السابق ص٢٩١.

(٢) المرجع نفسه ص٢٩١.

(٣) المرجع نفسه ص٢٩١.

(٤) المنهاج ص٢٩١.

يعكس تنظير حازم لضروب الاتصال بين فصول القصيدة ما يستحسنه الذوق العربي في بنية الخطاب: تعلق الفصول فيما بينها من جهة الغرض وارتباط بعضها ببعض من جهة العبارة؛ أي ارتباط الألفاظ بعضها ببعض من جهة الإسناد والربط. لقد نظر حازم - فيما يبدو لنا - إلى طراز القصيدة المركبة - على تقديره قدر الاتصال بين الفصول في الغرض عن طريق الخروج - عندما جعل الضرب الثالث أفضل الضروب. بعبارة أخرى نقول: سوف تجد القصيدة المركبة محلاً لها من الضرب الثالث، على أساس فهم حازم ومن قبله لدور التخلص أو الخروج، من الربط بين الفصول لفظاً ومعنى.

ب/٢ تنسيق المعاني بين الفصول: المعاني الجزئية والمعاني الكلية .

ويرتبط بالحبك بين المفاهيم والقضايا على مستوى الفصل الواحد، الكيفية التي تنسق بها المعاني بين أبيات الفصل. جعل حازم المعاني صنفين:

١ - المعاني الجزئية: وهي عنده ما كانت مفهوماتها"شخصية" [١].

٢ - المعاني الكلية: وهي عنده ما كانت مفهوماتها "جنسية أو نوعية" [٢].

لم يمثل حازم لأي من هذين النوعين عنده. ينبغي لمعنى الحب أو الوفاء أن يكون معنى كلياً، من حيث إن مفهومه جنسي أو نوعي، فإذا ما عرض شاعر لتجربة شخصية في أحدهما في علاقته بفلان أو فلانة، وكيف كانت تلك التجربة، وما كان يريده لها، ونحو ذلك، كان التحول إلى المعنى الجزئي.

(١) المرجع السابق ص٢٩٥.

(٢) المرجع نفسه ص٢٩٥.

هذان هما نوعا المعاني عند حازم. فأما القصد إليها في القصائد فثلاثة أشكال :

١ - القصائد التي يكون اعتماد الشاعر في فصولها على أن يضمنها معاني جزئية.

٢ - ما يقصد الشاعر في فصولها أن تضمن المعاني الكلية.

٣ - ما يقصد الشاعر في فصولها أن تكون المعاني المضمنة إياها مؤتلفة بين الجزئية والكلية. وهذا هو المذهب الذي يجب اعتماده عند حازم؛ وذلك لحسن موقع الكلام به من النفس [١].

ما يتصل بالحبك المعنوي هنا - على معنى كيفية توزيع المعاني بين الفصول وتسلسها إظهارا لطبيعة التفاعل فيما بينها - هو إشارة حازم إلى أنه يحسن أن تصدر الفصول بالمعاني الجزئية وأن تردف بالمعاني الكلية على سبيل التمثل بالأمر العام على الأمر الخاص، أو على سبيل الاستدلال على الشيء بما هو أعم منه [٢].

ترتيب المعاني في الفصل على النحو السابق يبدو مقيسا على نماذج المجيدين من الشعراء مثل المتنبي. كان أبو الطيب النموذج المحتذي فيما اعتمده حازم أو استحسنه، لا في تصدير الفصول بالمعاني الجزئية وإردافها بالمعاني الكلية فحسب، بل في تصدير الفصول المخيلة وجعل ختامها ببيت إقناعي يعضد به ما قدم من التخييل ويجم النفوس لاستقبال الأبيات المخيلة في الفصل الثاني. يرى حازم أن كلام أبي الطيب كان له بذلك

(١) المنهاج ص٢٩٥.
(٢) المرجع السابق ص ٢٩٣.

"أحسن موقع في النفوس" [1]. ويرى أنه "يجب أن يعتمد مذهب أبي الطيب في ذلك، فإنه حسن" [2].

ومهما يكن من أمر، فإن الذي نلاحظه في تصدير الفصل بالمعاني الجزئية وختمه بالمعاني الكلية هو مجاراة ذلك للغالب في العلاقات الدلالية المنطقية بين المنطوقات؛ إذ يغلب أن تبدو العلاقة من هذا النوع في هيئات نحو:

- السبب/ النتيجة.
- أو الوسيلة/ النتيجة.
- أو الشرط/ الجواب، ونحوها.

(ج) رؤوس الفصول: التسويم والتحجيل :

لا يخرج رأي حازم في التقسيم النصي إلى فصول عن سابقيه. يرى حازم أن العرب "اعتمدوا في القصائد أن يقسموا الكلام فيها إلى فصول ينحى بكل فصل بها منحى من المقاصد، ليكون للنفس في قسمة الكلام إلى تلك الفصول والميل بالأقاويل فيها إلى جهات شتى من المقاصد وأنحاء شتى من المآخذ استراحة واستنجاد نشاط بانتقالها من بعض الفصول إلى بعض وترامي الكلام بها إلى أنحاء مختلفة من المقاصد"[3].

ولا يرى حازم في تعدد الفصول والموضوعات مايشوش الاتصال؛ بل يرى أنه أشد موافقة للنفوس الصحيحة الأذواق؛ وذلك لولع النفوس بالافتنان في أنحاء الكلام وأنواع القصائد[4].

(١) المرجع نفسه ص٢٩٣.
(٢) المرجع نفسه ص٢٩٣.
(٣) المنهاج ص٢٩٦.
(٤) المرجع نفسه ص٣٠٢.

في هذا الإطار يقع التسويم والتحجيل. هذان الاصطلاحان من وضع حازم. التسويم يعني العناية برؤوس الفصول العناية التي توقظ نشاط النفس لتلقي ما يتبعها ويتصل بها[١]. أطلق حازم على هذا الموضع التسويم؛ لأن العناية هنا ترتبط بفواتح الفصول، فتجعل لها بهاء وشهرة وازدياداً حتى كأنها بذلك ذوات غرر[٢].

أما "التحجيل" عنده فيعني" تحلية أعقاب الفصول بالأبيات الحكمية والاستدلالية... ليكون اقتران صنعة رأس الفصل وصنعة عجزه نحوا من اقتران الغرة بالتحجيل في الفرس"[٣].

يعنينا من "التسويم" أمران مهمان:

(أولهما) التفات حازم إلى العلاقة بين توفر خاصية الحبك لوحدات الفصل وبين تأثيرها في النفس وبلوغ المقصد؛ يقول حازم: "وإذا اتجه أن يكون الانتقال من بعض صدور الفصول إلى بعض على النحو الذي يوجد التابع فيه مؤكداً بمعنى المتبوع ومنتسباً إليه من جهة ما يجتمعان في غرض ومحركاً للنفس إلى النحو الذي حركها الأول أو إلى ما يناسب ذلك، كان ذلك أشد تأثيراً في النفوس وأعون ما يراد من تحسين موقع الكلام منها"[٤].

---

(١) المرجع نفسه ص٢٩٦.

(٢) المرجع نفسه ص٢٩٧.

(٣) المنهاج ص٢٩٧.

(٤) المرجع نفسه ص ٢٩٧- ٢٩٨.

و(الآخـر) التـفـات حـازم إلى عـلاقـة المعنى فـي خـاتمة الفـصل (بيت التحجيل) بجملة معاني الفصل أو بعضها، فضلاً عن فطنته إلى الوظائف الخطابية لهذه الخاتمة في علاقتها بما قبلها؛ كالتمثيل والاستدلال اللذين غرضهما التصديق أو الإقناع قصد إعطاء حكم كلي في بعض ما يتعلق بـ"الأغراض الإنسانية" من أمور قصد إليها الفصل. يقول حازم: "ولا يخلو المعنى الذي يقصد تحلية الفصل به وتحجيله من أن يكون مترامياً إلى ما ترامت إليه جملة معانٍي الفصل إن كان مغزاها واحداً، أو يكون مترامياً إلى ما ترامى إليه بعضها؛ فيورد على جهة الاستدلال على ماقبله أو على جهة التمثيل، ويكون منحوا به منحى التصديق أو الإقناع، مقصوداً به إعطاء حكم كلي في بعض ما تكون عليه مجاري الأمور التي للأغراض الإنسانية علقة بها مما تصرفت إليه مقاصد الفصل ونحى بها نحوه: فيكون في ورود البيت الأخير الذي يتضمن حكماً أو استدلالاً على حكم إثر المعاني التي لأجلها بني ذلك الحكم أو الاستدلال عليه، إنجاد للمعاني الأول وإعانة لها على ما يراد من تأثر النفوس لمقتضاها"[1].

خلاصة القول أن المبادئ والتخلصات والخواتيم كانت من مجالات النظر في بنية النص من منظور الحبك عند حازم. وقد رأينا له إسهامات خاصة لاسيما في المبادئ والتخلصات. في تحليل المبادئ أبرز حازم فكرتي التناسب والتناصر بين المبدأ وما يليه. وعلى أساس فكرة التناصر بنى ترتيبه المبادئ إلى رتبها الثلاث على نحو ما رأينا. وفي تحليل التخلصات نبه حازم إلى وجوب العناية بالبيت التالي للتخلص، فضلاً عن اشتراطه خلو بيت التخلص مما يعوق حركته اللفظية والمعنوية من حشو أو كناية.

(١) المرجع نفسه ص٣٠٠.

ولكن الرقعة الحقيقية التي أضافها حازم إلى مبحث الحبك أو التناسب في التراث العربي، كانت مع تجاوزه مواضع البداية والتخلص والنهاية وعلاقاتها بسائر أجزاء النص، إلى بحث خاصية الحبك من خلال القوانين وشروط القوانين التي وضعها للوصل بين فصل وآخر من فصول النص الشعري أو التي وضعها للوصل بين أبيات الفصل الواحد منها، أو استجادته - في ترتيب المعاني في كل فصل - البدء بالمعاني الجزئية ثم المعاني الكلية، أو تنبيهه إلى وجوب العناية بفواتح الفصول وأعقابها - فيما أسماه بالتسويم والتحجيل - من جهة المعنى والوظيفة الخطابية.

أما المبادئ الدلالية الجوهرية التي بنيت عليها قوانين المبادئ والتخلصات والخواتيم من ناحية، أو التي بنيت عليها قوانين مباني الفصول وهيآتها وكيفيات وصل بعضها ببعض والوصل بين أبيات الفصل الواحد منها من ناحية أخرى، فيمكن أن نوجزها في: انتظام المعاني، واتصال الكلام، وتناسب الجزء مع الكل في المفهوم، والتدرج: رأينا مناسبة الابتداء لما بعده ومناسبة ما بعده له. وكذلك الحال مع التخلص: أن يناسب ما قبله ويربطه على سبيل التدرج بما بعده. ولابد للخاتمة أيضا من أن تناسب ما قبلها وأن ترتبط بالمقصد من الكلام. وفي مباني الفصول لابد من تناسب المفهومات فيما بينها، وأن يكون تقديم الأهم من الفصول فالأهم على حسب الغرض المقصود من الكلام، وأن يتعلق معنى أول الفصل بالفصل الذي قبله. وقد رأينا آنفاً أن أفضل ضروب الاتصال بين الفصول عند حازم، ما كان الاتصال فيه بين الفصول في الغرض دون العبارة. ولعل ذلك يرجع إلى أنه الضرب الذي يجمع بين الترابط المعنوي والتجدد الأسلوبي. وفي التأليف بين أبيات الفصل الواحد، أوجب حازم المناسبة بين

البيت الأول من الفصل (بيت التسويم) وما قبله في المعنى، وأن يردف بيت التسويم ببيت آخر له به علاقة دلالية ما؛ كالتقابل أو الاقتضاء أو نحوهما، وأن يناسب توزيع المعاني بالفصل، من البدء بالمعاني الجزئية ثم المعاني الكلية، الغالب في العلاقات الدلالية المنطقية، وأن يرتبط المعنى في بيت التحجيل بجملة معاني الفصل أو بعضها على الأقل.

٤-التناسب بين النصوص :

يتجاوز التناسب هنا ما بين المنطوقات وأجزاء النص الواحد إلى التناسب بين طائفة من النصوص في مدونة كبرى. التناسب بين النصوص يمثله عمل علمي من طراز عبقري، هو كتاب (تناسق الدرر في تناسب السور) للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). هذا الكتاب هو النوع الأول من الأنواع الثلاثة عشر التي احتوى عليها كتاب له يحمل اسم (أسرار التنزيل). ولكن لم يصل إلينا من الأسرار إلا التناسق. فرغ السيوطي من كتابه (تناسق الدرر) في عام ٨٨٣هـ. وتكشف قراءة عجلى للمحتوى العام لكتابه الأسرار الذي صدر به كتاب التناسق عن وقوع أكثر من نصف أنواعه في مجال "المناسبة"[١].

يقوم (تناسق الدرر) على أساس ترتيب في المصحف لا ترتيب النزول، والترتيب القرآني المصحفي مختلف فيه بين العلماء: هل هو بتوقيف من النبي ﷺ أم باجتهاد من الصحابة، بعد القطع بأن ترتيب الآيات توقيفي . المختار عند السيوطي أن ترتيب السور في المصحف توقيفي، سوى الأنفال وبراءة"[٢].

(١) انظر: السيوطي (جلال الدين): تناسق الدرر في تناسب السور. دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) ص٥٤.

(٢) تناسق الدرر ص٦٠، وقارن ١٤٦.

خاصية التناسب في المعاني والمقاصد بين نصي سورتين متواليتين غالباً وربما بين سورتين غير متواليتين مثل التناسب بين النساء والبقرة من وجوه، هي المنظور اللغوي العام الذي بنى عليه السيوطي كتابه. وهو منظور دعامته الاستقراء النصي. وقد دل السيوطي على استقرائه في موضعين؛ أحدهما:"القاعدة التي استقر بها القرآن: أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه"[1]. والموضع الآخر: قوله: "وأمر آخر استقرأته، وهو :أنه إذا وردت سورتان بينهما تلازم واتحاد، فإن السورة الثانية تكون خاتمتها مناسبة لفاتحة الأولى للدلالة على الاتحاد . وفي السورة المستقلة عما بعدها يكون آخر السورة نفسها مناسب لأولها"[2].

جدير بالإشارة أن السيوطي ـ مثل سابقيه ـ قد اتخذ في كلامه عن وجوه التناسب مفردات عدة، منها: التناسق، والتلاحم، والارتباط، والاعتلاق، والالتئام، والتآخي، والتلازم والاتحاد، والاتصال، وهو يستخدم في مواضع متماثلة عدداً من تلك المفردات، حتى تبدو كأنها مترادفة عنده، وهو ما يجعل التمييز فيما بينها أمراً عسيراً، إلا ما ندر جداً منها؛ كأن يفيدنا السياق بأن الاتصال أعم من التناسب [3]، أو أن يفيدنا بأن التآخي يكاد يقتصر على التماثل في المطلع أو المقطع [4]، ونحو ذلك.

السؤال الآن: ما العلاقات الدلالية ـ أو بمصطلح السيوطي" وجوه التناسب" ـ التي يبنى على أساسها القول بالترابط بين سورة وأخرى؟.

---

(١) المرجع السابق ص٦٥.

(٢) المرجع نفسه ص٧٤.

(٣) المرجع نفسه ص١٣٢.

(٤) المرجع نفسه ص١٣٢.

يدلنا استقراء "تناسق الدرر" على أن الترابط الدلالي والمضموني بين سورة وأخرى يرجع إلى إحدى العلاقات الجوهرية العشر التالية:

(أ) **تفصيل المجمل :**

أشرت إلى أن القاعدة التي استقر بها القرآن ـ من وجهة نظر السيوطي ـ: أن كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه، بناء على هذا، تصبح هذه العلاقة الدلالية أهم العلاقات التي وفرت للنص القرآني المحكم خاصية الحبك. تفصيل المجمل إذن هو الملمح الرئيس من ملامح الحبك التي تصير كل سورة معها وحدة من وحدات الخطاب القرآني المترابطة. سبق البديعيون السيوطي إلى إدراك هذه العلاقة من علاقات الحبك في الخطاب العربي، ولكن السيوطي يجعلها ـ باستقرائه ـ قاعدة الخطاب القرآني كله:

ـ فسورة البقرة قد اشتملت على تفصيل جميع مجملات الفاتحة [1].

ـ وسورة آل عمران شرح لإجمال ما في البقرة قبلها، ومثاله أن أول البقرة افتتح بوصف الكتاب بإنه لا ريب فيه. وقال في آل عمران: ﴿نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه﴾ [٣]: وذلك بسط وإطناب؛ لنفي الريب عنه [2].

وهكذا تطرد للسيوطي قاعدته.

(ب) **علاقة التلازم والاتحاد :**

استقرأ السيوطي هذا الأمر على نحو ما أشرنا. إذا وردت سورتان

(١) تناسق الدرر ص٦٥ وراجع ذلك في المرجع نفسه ص٦٥ ـ٧٠.
(٢) تناسق الدرر ص٧٠، وانظر المواضع الأخرى ص٧١ ـ٧٣.

بينهما تلازم واتحاد كانت خاتمة السورة الثانية مناسبة لفاتحة الأولى للدلالة على الاتحاد. مثال ذلك أن آخر آل عمران مناسب لأول البقرة ؛ فإنها افتتحت بذكر المتقين وأنهم المفلحون ، وختمت آل عمران بقوله: ﴿واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾ [٢] [١].

وختمت المائدة بصفة القدرة، كما افتتحت النساء بذلك [٢]. وختمت المائدة بفصل القضاء، وافتتحت الأنعام بالحمد؛ قال السيوطي: "وهما متلازمتان كما قال: ﴿ وقضى بينهم بالحق وقيل الحمد لله رب العالمين ﴾ [٣٩ ، ٧٥] [٣].

(جـ) تشابه الأطراف :

يقول عنه السيوطي: "وهذا من أكبر وجوه المناسبات في ترتيب السور. وهو نوع من البديع" [٤]. وتشابه الأطراف - في عمل السيوطي - يعني اشتراك أول السورة مع خاتمة ما قبلها في الموضوع. من تشابه الأطراف الذي وقف عليه السيوطي أن آل عمران ختمت بالأمر بالتقوى، وبدئت النساء به [٥]. وختمت يوسف بوصف الكتاب، ووصفه بالحق، وبدئت الرعد بمثل ذلك [٦]. وختمت الإسراء بالتحميد وافتتحت الكهف بالتحميد أيضا [٧].

---

(١) المرجع نفسه ص٧٤.

(٢) تناسق الدرر ص٨٢.

(٣) المرجع السابق ص٨٣.

(٤) المرجع نفسه ص٧٦-٧٧.

(٥) المرجع نفسه ص٧٦.

(٦) المرجع نفسه ص٩٥.

(٧) المرجع نفسه ص٩٩.

(د) علاقة المقابلة :

المقابلة أو التقابل من وجوه التناسب بين السور في عمل السيوطي. من الأمثلة على ذلك أن سورة الكوثر كالمقابلة لسورة الماعون قبلها؛ لأن الماعون وصف الله سبحانه فيها المنافقين بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، وذكر في الكوثر في مقابلة البخل: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾[١]؛ أي: الخير الكثير. وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿فصل﴾[٢]؛ أي: دم عليها. وفي مقابلة الرياء ﴿لربك﴾ [٢]؛ أي: لرضاه، لا للناس. وفي مقابلة منع الماعون: ﴿وانحر﴾ [٢]. وأراد التصديق بلحوم الأضاحي. أخذ السيوطي التأويل السابق عن الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) [١].

(هـ) علاقة المقارنة :

تستنبط هذه العلاقة من كلام السيوطي مثلاً عن وجه الاتصال بين سورتي الفيل واللمزة. قال السيوطي: "لما ذكر حال الهمزة اللمزة، الذي جمع مالاً وعدده، وتعزز بماله وتقوى، عقب ذلك بذكر أصحاب الفيل، الذين كانوا أشد منهم قوة، وأكثر أموالاً وعتواً، وقد جعل كيدهم في تضليل، وأهلكهم بأصغر الطير وأضعفه، وجعلهم كعصف مأكول... فمن كان قصارى تعززه وتقويه بالمال، وهمز الناس بلسانه، أقرب إلى الهلاك، وأدنى إلى الذلة والمهانة"[٢].

تبدو المقارنة هنا إذن علاقة دلالية رابطة بين طرفين لبيان صفة أو وضع لأحدهما مقارناً بالآخر.

(١) المرجع نفسه ص ١٤٤-١٤٥.

(٢) تناسق الدرر ص ١٤٣ - ١٤٤.

(و) علاقة الملابسة :

وتتجلى هذه العلاقة بين سورة الشمس والليل والضحى. قال السيوطي: "هذه الثلاثة حسنة التناسق جداً؛ لما في مطالعها من المناسبة لما بين الشمس والليل والضحى من الملابسة، وفيها سورة الفجر، لكن فصلت بسورة البلد لنكتة أهم، كما فصل بين الانقطار والانشقاق وبين المسبحات؛ لأن مراعاة التناسب بالأسماء والفواتح وترتيب النزول، إنما يكون حيث لا يعارضها ما هو أقوى وآكد في المناسبة [1].

(ز) علاقة التحقيق :

وتستنبط من كلام السيوطي عن السورتين إذا كانت بداية إحداهما قسم على تحقيق ما في سابقتها. من أمثلة هذه العلاقة ما لاحظه السيوطي من الارتباط بين سورة الفجر والغاشية قبلها. يقول السيوطي: "لم يظهر لي من وجه ارتباطها (يعني الفجر) سوى أن أولها كالإقسام على صحة ما ختم به السورة التي قبلها (يعني الغاشية)؛ من قوله جل جلاله: ﴿إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم﴾ [٢٥ ، ٢٦]، وعلى ما تضمنه من الوعد والوعيد. كما أن أول الذاريات قسم على تحقيق ما في (ق)، وأول المرسلات قسم على تحقيق ما في (عم)" [2].

(ح) بيان العلة :

ويعني أن تقع السورة موقع العلة لما قبلها. من ذلك مثلاً أن سورة البينة ـ كما يذكر السيوطي ـ واقعة موقع العلة لسورة القدر قبلها؛ كأنه لما

(١) المرجع السابق ص١٣٧ -١٣٨.

(٢) تناسق الدرر ص١٣٦.

قال سبحانه: ﴿إنا أنزلناه﴾[١]، قيل: لم أنزل؟ قيل: لأنه لم يكن الذين كفروا منفكين عن كفرهم، حتى تأتيهم البينة، وهو رسول من الله يتلو صحفاً مطهرة. وذلك هو المنزل [١].

من ذلك أيضاً أن أول سورة الحديد واقع موقع العلة للأمر بالتسبيح في آخر سورة الواقعة؛ وكأنه قيل: ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾ لأنه ﴿سبح لله ما في السموات والأرض﴾ [٢].

(ط) الإتمام أو العطف :

وذلك أن تكون السورة في ترتيبها كالتتمة لما قبلها. من الأمثلة على ذلك أن سورة المعارج ـ فيما ذكر السيوطي ـ كالتتمة لسورة الحاقة في بقية وصف يوم القيامة والنار [٣]. وسورة النمل كالتتمة للشعراء قبلها في ذكر بقية القرون، فزاد سبحانه فيها ذكر سليمان، وداود، وبسط فيها قصة لوط أبسط مما هي في الشعراء [٤].

يجعل السيوطي هذه العلاقة من العلاقات التي تصل بين سورة وأخرى؛ كعلاقة سورة الشرح بالضحى قبلها. ينقل السيوطي عن الإمام فخر الدين الرازي قوله: "والذي دعاهم إلى ذلك (يعني ما ذهب إليه بعض السلف في جعلها سورة واحدة بلا بسملة) هو أن قوله: ﴿ألم نشرح﴾ كالعطف على: ﴿ألم يجدك يتيماً فآوى﴾ [٦] في الضحى [٥].

---

(١) المرجع السابق ص١٤١.

(٢) المرجع نفسه ص١٢٢.

(٣) المرجع نفسه ص١٢٨.

(٤) المرجع نفسه ص١٠٧.

(٥) تناسق الدرر ص١٣٨.

(ي) وصف الإطار الزمني :

تستنبط هذه العلاقة من كلام السيوطي مثلاً عن وجه الاتصال بين سورتي البينة والزلزلة. قال السيوطي: "لما ذكر في آخر ﴿لم يكن﴾ (يعني البينة) أن جزاء الكافرين جهنم، وجزاء المؤمنين جنات، فكأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾[١]؛ أي: حين تكون زلزلة الأرض، إلى آخره" [(١)].

تلعب العلاقات الدلالية على النحو الذي رأيناه دوراً بالغاً في الوصل بين سورة وأخرى. يمكن - في استقراء موسع - أن نضع الأيدي على مزيد من العلاقات، ميزنا هنا بين عشر علاقات دلالية على الأقل، كانت من ركائز السيوطي المهمة في الكشف عن التناسب بين السور. من أجل ذلك، لا نرى وجهاً لاقتصار محمد خطابي على ثلاث من العلاقات الدلالية في عمل السيوطي [(٢)]. نرى في ذلك إجحافاً بجهد السيوطي الجهيد في تحليل النص القرآني من منظور التناسب من ناحية، ونراه - من ناحية أخرى - أقل كثيراً من أن يصور حقيقة ثراء العلاقات بين طائفة من النصوص يجمعها نص أكبر واحد.

هناك أمر آخر ينبغي لنا أن ننوه به؛ وهو أن "التناسب" عند السيوطي يتجاوز العلاقات الدلالية المذكورة آنفاً، إلى كل مظاهر الاتصال الموضوعي والمضموني والمنطقي التي تجعل وضع إحدى السور بعد الأخرى أنسب من وضع غيرها موضعها.

يمكن توضيح ذلك بمثال من عمل السيوطي، وليكن ما ذكره من وجوه للتناسب بين سورة البقرة والفاتحة قبلها. هذه الوجوه عنده هي:

---

(١) المرجع السابق ص١٤٢.

(٢) لسانيات النص ص ١٩٨ -٢٠٤.

(الوجه الأول): "سورة البقرة قد اشتملت على تفصيل جميع مجملات الفاتحة".

(الوجه الثاني): "أن الحديث والإجماع على تفسير المغضوب عليهم باليهود، والضالين بالنصارى. وقد ذكروا في سورة الفاتحة على حسب ترتيبهم في الزمان، فعقب بسورة البقرة، وجمع ما فيها من خطاب أهل الكتاب لليهود خاصة، وما وقع فيها من ذكر النصارى لم يقع بذكر الخطاب....".

(الوجه الثالث): "أن سورة البقرة أجمع سور القرآن للأحكام والأمثال،...، فناسب تقديمها على جميع سوره".

(الوجه الرابع): "أنها أطول سورة في القرآن، وقد افتتح بالسبع الطوال، فناسب البداءة بأطولها".

(الوجه الخامس): "أنها أول سورة نزلت بالمدينة، فناسب البداءة بها، فإن للأولية نوعاً من الأولوية".

(الوجه السادس): "أن سورة الفاتحة كما ختمت بالدعاء للمؤمنين بألا يسلك بهم طريق المغضوب عليهم ولا الضالين إجمالاً، ختمت سورة البقرة بالدعاء بألا يسلك بهم طريقهم في المؤاخذة بالخطأ والنسيان، وحمل الإصر، وما لا طاقة لهم به تفصيلاً، وتضمن آخرها أيضاً الإشارة إلى طريق المغضوب عليهم والضالين بقوله: ﴿لا نفرق بين أحد منهم﴾[٢٨٥] فتآخت السورتان وتشابهتا في المقطع. وذلك من وجوه المناسبة في التوالي والتناسق... فهذه ستة وجوه ظهرت لي" [(١)].

(١) تناسق الدرر ص ٦٥-٧٠.

يتضح مما سبق ما ألمحنا إليه آنفاً: يتسع التناسب هنا ليشتمل على العلاقات الدلالية: كتفصيل المجمل، وعلى وجوه أخرى لغوية: كالتناسب الموضوعي في خطاب أهل الكتاب، والاشتراك في مضمون الخاتمة، أو وجوه خارجة عن نطاق اللغة: كالطول، وترتيب النزول.

لا ريب أن طبيعة النص المدروس الخاصة من الناحيتين: اللغوية وغير اللغوية، قد فرضت مثل هذا التوسع في استخدام مفهوم "التناسب" عند السيوطي. هذا ما يؤكده عمل آخر للسيوطي في التناسب بين المطلع والمقطع في السورة الواحدة؛ وهو رسالته: "مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع". فضلاً عن خروجه بنطاق المطلع عما تعارفه سابقوه، حتى يصل المطلع عنده إلى نصف السورة الأول والمقطع إلى نصفها الآخر[1]، فقد اتسع "التناسب" عنده إلى أن جعل الاشتراك بين المقطع والمطلع في موضوع أو محور خطابي وجه التناسب الرئيس. من ذلك مثلاً أن "هود" و"يوسف" و"الرعد" و"إبراهيم" و"الحجر"، كلها مفتتحة بذكر القرآن، ومختتمة به [2]. وفي حالات غير قليلة يظهر وجه التناسب في هيئة علاقة دلالية ما.

---

(١) ومثال ذلك أن الأول عنده في سورة المائدة يمتد حتى الآية ١٧؛ وهي قوله تعالى : ﴿لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم﴾: السيوطي (جلال الدين) : مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع. تحقيق د. محمد يوسف الشربجي. مجلة (الأحمدية) ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ـ دبي ـ العدد الرابع (جمادي الأول ١٤٢٠هـ / أغسطس ١٩٩٩م) ص ص٧٣ ـ ١١٢ ص٩٢.

(٢) مراصد المطالع ص٩٣.

على أي حال، فمن المسلم به أن لدراسة السيوطي عن "تناسب السور" خصوصية من جانب قيامها على نص منزل من لدن حكيم خبير للناس كافة. ولكن هذا النص قد أحكمت معانيه ومقاصده علاقات دلالية ومضمونية في كل جزء من أجزائه في محيط نظمه الكلي. من ثم، يظل السؤال التالي مشروعاً: إذا اتخذنا دراسة السيوطي عن "تناسب السور" نموذجاً لدراسة تطبيقية عن خاصية الحبك بين طائفة من النصوص في إطار نص مترابط أكبر، فما المعطيات النظرية العامة التي توقفنا عليها مثل تلك الدراسة؟.

يمكن إيجاز تلك المعطيات فيما يلي :

١ - يجمع النص بالآخر في محيط نص مترابط أكبر علاقتان دلاليتان اثنتان على الأقل: إحداهما علاقة مطردة بين جميع النصوص، من حيث إن أحدهما يفصل مجمل الآخر، ومن حيث إن كلاً منها جزء من كل، والأخرى متغيرة حسب موقع النص مما قبله وما بعده.

٢ - كلما طال نصان متواليان في نص مترابط مطول، كانت فرصة لأن تجمع بينهما أكثر من علاقتين اثنتين. هذا ما نراه واضحاً في عمل السيوطي بين معظم السور المدنية.

٣ - إذا كان إحصاء العلاقات الدلالية بين المنطوقات وأجزاء النص الواحد عملاً متاحاً، فإن إحصاء العلاقات الدلالية بين طائفة من النصوص التي يقوم عليها نص أكبر واحد، يبدو شيئاً غير يسير، وقابلاً للتأويل والتعدد. ولعل ما استشعره السيوطي من تجاوز وجوه التناسب والاتصال بين سور القرآن ما ذكره في عمله، كان وراء قوله: "وجميع هذه الوجوه التي استنبطتها من المناسبات بالنسبة للقرآن

كنقطة من بحر" [١].

٤ - ليست العلاقات بين نصين في مدونة كبرى من حيث المعنى والمقصد ظاهرة دائماً. تظهر هذه العلاقات حيناً، ولكنها خفية في أحيان أخرى.

يرتبط خفاء العلاقات بطول النص ومقصده في كثير من الأحيان. وفي عمل السيوطي رأينا وجوه اتصال السورة بالأخرى ظاهرة، ولكنها تحتاج إلى تأمل وروية في أحيان غير قليلة. عبر السيوطي عن هذه المسألة في غير موضع من كتابه:

عن سورة "إبراهيم" قال: وجه وضعها بعد سورة الرعد، زيادة على ما تقدم، بعد إفكاري فيه برهة..." [٢].

وعن وجوه مناسبة "تبارك" لسورة "التحريم" قبلها قال: "ظهر لي بعد الجهد..." [٣].

وعن وجه اتصال "نوح" بسورة "المعارج" قبلها قال: "أكثر ما ظهر في وجه اتصالها بما قبلها بعد طول الفكر أنه..." [٤].

وعن وجه اتصال "الجن" بسورة "نوح" قبلها قال: "قد فكرت مدة في وجه اتصالها بما قبلها..." [٥].

---

(١) تناسق الدرر ص ٨٧.

(٢) تناسق الدرر ص٩٦.

(٣) المرجع السابق ص١٢٧.

(٤) المرجع نفسه ص١٢٩.

(٥) المرجع نفسه ص١٢٩.

٥- للاستدلال دور مهم في استنباط العلاقات الدلالية التي لم يصرح بها الخطاب. يمكن أن نضرب على ذلك مثلاً نوع الاتصال بين سورة "نوح" و"المعارج" قبلها؛ قال السيوطي: "أكثر ما ظهر في وجه اتصالها بما قبلها بعد طول الفكر أنه سبحانه لما قال في ﴿سأل﴾ (يعني المعارج): ﴿إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم﴾ [٤١]، عقبه بقصة قوم نوح، المشتملة على إبادتهم عن آخرهم، بحيث لم يبق منهم ديار، وبدل خيراً منهم، فوقع الاستدلال لما ختم به تبارك". وفي الاتصال بين "تبارك" و"التحريم" قبلها، يقول السيوطي: "ظهر لي بعد الجهد: أنه لما ذكر آخر التحريم امرأتي نوح ولوط الكافرتين، وامرأة فرعون المؤمنة، افتتحت هذه السورة بقوله: ﴿الذي خلق الموت والحياة﴾[٢]، مراداً بهما الكفر والإيمان في أحد الأقوال، للإشارة إلى أن الجميع بخلقه وقدرته، ولهذا كفرت امرأتا نوح ولوط، ولم ينفعهما اتصالهما بهذين النبيين الكريمين، وآمنت امرأة فرعون، ولم يضرها اتصالها بهذا الجبار العنيد، لما سبق في كل من القضاء والقدر" [(١)].

من المقرر - في علم لغة النص ونظرية تحليل الخطاب - أن خطاب اللغة الطبيعية - على عكس الخطاب الشكلي - ليس خطاباً صريحاً تماماً explicit. يمكن أن تقع العلاقات بين الجمل والقضايا دون أن يعبر عنها. وهذه هي العلة في أن البنية النظرية للنص ضرورية لبيان كيفية تفسير الخطابات بأنها مترابطة حتى وإن كانت معظم القضايا اللازمة لإنشاء الحبك تبقى ضمنية implicit، على نحو

(١) تناسق الدرر ص١٢٧.

القضايا المستلزمة عن قضايا أخرى قد عبر عنها في الخطاب تعبيراً صريحاً. هنا يكون للاستدلال دور [1]. وقد رأينا في التوطئة كيف يمكن لنا أن نقوم بتركيب "الحلقات المفقودة" في الخطاب بواسطة قوانين الاستدلال Rules of Inference.

٦ - إذا كانت بنية النص الكبرى هي بنية المحتوى النصي الشاملة التي تؤثر على مقصده الرئيس، فإن بنية النصوص المكونة لنص أكبر ممتد ينبغي لها أن تكون - عبر علاقات المحتوى الكبرى فيها - ما يمكن تسميته بالبنية النصية العظمى. في ضوء هذا يمكن أن نفهم كلام القدماء عما أسموه "المقصد الأعظم من القرآن". مثال ذلك أن الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) جعل "المقصد الأعظم من القرآن" هو تقرير أمور أربعة: الإلهيات، والمعاد، والنبوات، وإثبات القضاء والقدر[2].

٥- خلاصات وتعقيبات :

كان النص الأدبي عند البلاغيين والنقاد، والنص القرآني عند البلاغيين والعاملين في حقل التفسير وعلوم القرآن، المادة النصية التي نهضت عليها تنظيرات القدماء وتبصراتهم في حبك الكلام وإيقاع المناسبة بين أجزائه. ولا ريب أن اتخاذ كل من النص القرآني والنص الأدبي مركزاً للعمل في حبك النص مبرر برغبة في أن تصدر تنظيراتهم عن نماذج لغوية عليا، تزود بالمثال المحتذى. وبدهي أن يكون الوقوف على النماذج الأدبية المعيبة مطلعاً أو تخلصاً أو خاتمة أو وصلاً بين الأجزاء، قصداً إلى استهداف النقيض عند صناعة الكلام.

---

(١) راجع Text and Context, ibid, p. 94 .

(٢) تناسق الدرر ص٦١ -٦٢.

فضـلاً عن اصطلاح الحـبك، استـخـدمت مفـاهيم أخرى تؤدي إليـه؛ كالتناسب والالتحام والارتباط والتعلق والمجانسة والمؤاخاة ونحوها. في ظل ذلك قـدم القـدمـاء طائفـة من التصـورات والمبـادئ التي ربطت تمام حسن الكلام بحبكه وتناسب المعاني بين أجزائه. يمكن أن نجمل تلك التصورات والمبادئ فيما يلى:

١- مبدأ انتظام المعاني واتصال الكلام ودلالته على الاستمرارية المعنوية في النص.

٢- مبدأ مجانسة الجزء للكل، وهو ما رأيناه على نحو تطبيقي في باب "الابتداء والتخلص والانتهاء". ومن الدراسة التطبيقية، استمدت القوانين التي تحكم كل جزء بما بعده وبما قبله لغوياً وموقفياً:

(أ) فالابتداء ذو علاقة موقفية بمقام الاتصال، ولغوية بالوحدات التي تليه: بيتاً شعرياً، أو جملة في رسالة أو خطبة.

(ب) والتخلص على علاقة لغوية بما قبله وما يليه. ويشترط فيه التدرج.

(ج) والانتهاء قاعدة النص.

٣- اتخاذ فكرة التناصر أساساً لترتيب المبادئ إلى رتبها الثلاث المعروفة عند حازم.

٤- اتخاذ معيار المناسبة وفكرة التناصر منظوراً لغوياً إلى "بنية النص"، مما يعكس فهماً للنص كلاً دلالياً متفاعل الأجزاء.

٥- أنواع اقتران المعاني (أو جهات التعلق)، وهي عند حازم: اقتران التماثل، واقتران المناسبة، واقتران المطابقة أو المقابلة... إلخ.

٦- ربط مقاصد النظم بقوى فكرية مختلفة؛ كالقوة على تصور صورة

مثلى للقصيدة، والقوة على تنظيم المعاني وتوزيعها بين الفصول، والقوة على ملاحظة وجوه التناسب بين تلك المعاني. وينبغي لما وصل إليه حازم في مبحث "القوى الفكرية" أن يعد من الأسس الإجرائية في تحليل النص وفهمه.

٧- قوانين الوصل بين الفصول، وتصنيف هذه الفصول ـ من خلال جهد ظاهر عند حازم في استقراء النصوص ـ إلى ضروبها الأربعة.

٨- العلاقات الدلالية التي فطن إليها حازم، فضلاً عن "وجوه التناسب" المعلنة في عمل السيوطي أو التي يمكن أن تستنبط منه. وقد زودنا عمل السيوطي عن "تناسب السور" بمعطيات نظرية ستة مهمة، نود أن نبرز منها هنا ـ على وجه الخصوص ـ أمرين:

(أ) أهمية هذا العمل في تجلية الاختلافات أو القواسم المشتركة بين طبيعة العلاقات الدلالية بين أجزاء النص الواحد والعلاقات الدلالية بين نصين أو أكثر في مدونة نصية كبرى، من حيث ظهور العلاقات واختفائها، أو من حيث عدد العلاقات الأقل الذي يلزم وقوعه للربط المعنوي أو المضموني في الحالتين؛ أو من حيث العلاقة الطردية بين طول النص وعدد العلاقات الكامنة... إلخ.

(ب) أهمية هذا العمل في توكيد دور الاستدلال في اكتشاف العلاقات الدلالية الخفية التي لم يصرح بها الخطاب.

في ضوء ما سبق، يمكن وضع الأيدي على حقيقتين اثنتين على الأقل:

(أولاهما) أن القدماء قد فهموا النص وحدة كلية مترابطة الأجزاء،

متجانسة الدلالات والمعاني والمضامين. ولا يند عن ذلك إلا نظراتهم إلى القصيدة المركبة. وهو ما سنعقب عليه بعد قليل.

و(الأخرى) أن التصورات والمبادئ السابقة جميعاً، وهي حصائد فكر المهتمين بصناعة الكلام والنصوص من اللغويين والبلاغيين، تكاد تشغل جميع المنظورات التي حددها ليفاندوفسكي للحبك في علم اللغة النصي:

- فالحبك أداة لغوية لفهم السبك فهماً أعمق، نراه في روايات الجاحظ عن بعض منتجي النصوص، وفي إشارات ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وابن طباطبا (ت ٣٢٢هـ) والحسين بن وهب (ت ٣٣٧هـ) وأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) وابن رشيق (ت ٤٥٦هـ)، وأسامة بن منقذ (ت ٥٣٠هـ) وضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٦هـ) عن: الكلام المضموم إلى لفقه، والكلام الآخذ بعضه برقاب بعض، وانتظام المعاني، وتشاكل المصراعين، وإنباء الموارد عن المصادر، والمشاكلة بين الألفاظ، وربط الحبك بالسبك، وذكر المعنى مع أخيه لا مع أجنبي... إلخ.

- والحبك خاصة من خصائص الارتباط بين الأشياء والأوضاع وبين مراجعها، نراه في وجوه التناسب التي اتسع بها السيوطي في عمله عن تناسب السور، حتى خرجت عن العلاقات الدلالية المحددة إلى التناسب بين السورتين في الارتباط بمرجعية واحدة؛ كأن يكون الموضوع المتكلم عنه واحداً في المطلع أو المقطع.

- والحبك خاصة من خصائص إطار الاتصال الاجتماعي، نراه في اشتراط مناسبة المطالع للمقاصد، ومقامات الاتصال، وأحوال المخاطبين، وما يروق للممدوحين سماعه في فصول المديح؛ فلا يمدح الشاعر بما هو بالرثاء أجدر، وأن يرعى دور المخاطب الاجتماعي؛ فلكل طبقة ما يشاكلها،

فضلاً عن رعايته موقف الاتصال الخارجي، فلا يتغزل إذا كان الكلام في حادثة لا يناسبها الغزل!.

- والحبك إجراء وحصيلة للتلقي الابتكاري البناء، نراه في كلام حازم عن دور المتلقي في الاستدلال على الشيء بما هو أعم منه، أو في دوره عند السيوطي في الاستدلال على العلاقات الدلالية التي لم يصرح بها الخطاب.

ليس القصد مما سبق تعبئة ما وصل إليه القدماء من تصورات ومبادئ في قوالب جديدة من عمل النظرية اللغوية المعاصرة، وأن القدماء وصلوا إلى ما وصل إليه المحدثون، وانتهوا إلى ما انتهوا إليه، حتى لم تعد بنا حاجة إلى تلك النظريات اللسانية المحدثة. المضاهاة السابقة بين منظورات القدماء والمحدثين نوع استضاءة بمحددات المحدثين النظرية المحكمة، وقد كشفت عن إلمام التراث العربي في مجال الحبك بطائفة من التبصرات الجوهرية والخطوط العريضة. غني عن البيان أن المنظورات الأربعة التي حددها ليفاندوفسكي للحبك على النحو السابق قد رفدتها اتجاهات لغوية حديثة عدة، مثل اللغويات الاجتماعية، ونظرية أفعال الكلام، ونظريات التلقي ونحوها، أما اجتهادات القدماء، فقد رفدتها نظرة شمولية ثاقبة في صناعة الخطاب العربي، تجمع بين العلم والذوق. أقصد بالعلم هنا العلم اللغوي بمعناه العام (النحوي والدلالي والمقامي) الذي يلزم توصيف ظواهر كلامية ونصية مفردة، من حيث الصياغة ومن حيث كيفية الوصول إلى المؤثرات الاتصالية المثالية: ترتيب الأفكار، وتنظيم أجزاء الكلام... إلخ.

أما الذوق فقد لاحظناه في مواطن كثيرة مما سبق، نحو خلع أوصاف

الاستحسان والاسترذال على المطالع والتخلصات والخواتيم، ونحو ربط حازم وغيره بين القصيدة المركبة والنفوس الصحيحة الأذواق. ويمكن أن نضيف هنا تعليق أبي هلال على المناسبة المعنوية بالمطابقة في قوله تعالى: ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ (النجم: ٤٣-٤٥) وقوله: ﴿وللآخرة خير لك من الأولى ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ (الضحى ٤-٥) بقوله: "فأبكى مع أضحك وأحيا مع أمات، والأنثى مع الذكر، والأولى مع الآخرة، والرضا مع العطية، في نهاية الجودة وغاية حسن الموقع" [(١)]. مثل ذلك ما نراه في السبك أيضاً. أضرب مثالاً على ذلك من مبحث "المنافرة بين الألفاظ في السبك". قال ابن الأثير: "أنشد بعض الأدباء بيتاً لدعبل (ت ٢٤٦هـ)، وهو:

شفيعك فاشكر في الحوائج أنه يصونك من مكروهها وهو يخلق

فقلت له: عجز هذا البيت حسن، وأما صدره فقبيح؛ لأنه سبكه قلقاً نافراً، وتلك الفاء التي في قوله: "شفيعك فاشكر" كأنها ركبة البعير، وهي في زيادتها كزيادة الكرش!. فقال: لهذه الفاء في كتاب الله أشباه، كقوله تعالى: ﴿ياأيها المدثر. قم فأنذر. وربك فكبر. وثيابك فطهر﴾ (المدثر ١-٤). فقلت له: بين هذه الفاء وتلك الفاء فرق ظاهر يدرك بالعلم أولاً، وبالذوق ثانياً.

أما العلم: فإن الفاء في ﴿وربك فكبر وثيابك فطهر﴾ وهي الفاء العاطفة، فإنها واردة بعد ﴿قم فأنذر﴾، وهي مثل قولك "امش فأسرع" و"قل فأبلغ". وليست الفاء التي في "شفيعك فاشكر" كهذه الفاء؛ لأن تلك

(١) كتاب الصناعتين ص٤٤٩.

زائدة، لا موضع لها. ولو جاءت في السورة كما جاءت في قول دعبل. وحاش لك من ذلك. لابتدئ الكلام، فقيل: ربك فبكر، وثيابك فطهر. لكنها لما جاءت بعد "قم فأنذر" حسن ذكرها فيما يأتي بعدها من ﴿وربك فكبر. وثيابك فطهر﴾.

وأما الذوق: فإنه ينبو عن الفاء الواردة في قول دعبل، ويستثقلها، ولا يوجد ذلك في الفاء الواردة في السورة. فلما سمع ما ذكرته أذعن بالتسليم"[1].

وهناك فرق جوهري في المادة اللغوية المعتمدة للتحليل بين التراث العربي وعلم اللغة النصي. يلحظ المرء أن نماذج الدراسة النصية منذ عام ١٩٧٠م، قد جعلت مركز اهتمامها التعريف بتوظيف النصوص في سياقات الحياة اليومية. وقد تبع ذلك أن تكون مادة التحليل اللغوية نصوص المحادثات التي تمثل جانباً مهماً من جوانب النشاطات الاجتماعية اليومية، وهي. كما نعرف. نصوص تبنى على التفاعل المباشر المطلق بين المشتركين فيها. أما مادة التحليل عند العرب، فقد كانت. كما رأينا. النصوص القرآنية والنصوص الأدبية. وغني عن البيان أن النص القرآني يقدم النموذج الأعلى للغة المسبوكة المحبوكة، وفي النصوص الأدبية يرى هؤلاء الباحثون العرب نماذجهم المنشودة. ومعلوم أن ظروفاً وأسباباً تاريخية مرتبطة بالمقاصد الكبرى للتأليف والتصنيف في العربية، قد جعلت ذلك أمراً طبيعياً. ولكنا نحسب أن لو كان قدر لطائفة من اللسانيين المحترفين أن يجعلوا الاستخدام اللغوي في شكله التفاعلي المنطوق غير الأدبي مادة

(١) المثل السائر ١/٣١٧. ٣١٨.

لتحليل الطرق التي يتحقق بها الحبك، لكانوا - كما هو المظنون بهم - قد قدموا مزيداً من التصورات والحقائق، على نحو ما رأينا عند لابوف وودوسون مثلاً، من ربط تحقق الحبك بالعلاقة بين أفعال الكلام الإنجازية.

من ناحية أخرى، فإن مقارنة ما انتهى إليه القدماء عن مشكل الحبك في طراز القصيدة المركبة بما استقر في علم اللغة النصي ونظرية تحليل الخطاب من مفاهيم مركزية، تؤكد أن الذين جعلوا النص الشعري المركب موافقاً للنفوس صحيحة الأذواق؛ كابن طباطبا وحازم، قد غلبوا الذوق على العلم، وضربوا بمفاهيم جوهرية في علم اللغة النصي ونظرية تحليل الخطاب عرض الحائط؛ أعني مفاهيم مثل "محور الخطاب Discourse Topic" و"عالم النص Textual World" و"بنية النص الكبرى Macro - Structure".

في القصيدة المركبة يصبح "محور الخطاب" و"عالم النص" و"بنية النص الكبرى" على مستوى الفصل الواحد من النص، لا النص الكامل. لكل فصل محوره أو موضوعه الذي تعتمد عليه علاقات الحبك بين الجمل وما تعبر عنه من قضايا. ولكل فصل عالمه النصي الذي تعتمد عليه علاقات الحبك بين الجمل وما تعبر عنه من قضايا. ولكل فصل عالمه النصي الذي يبنيه في ذهن القارئ تناسق المفاهيم والعلاقات في حيز معرفي Knowledge Space بعينه. وعالم النص أحد فروع الموقف. والموقف - كما نعرف - مرتبط بخطط أطراف الاتصال وغاياتهم. مع تباين المفاهيم والعلاقات سيفقد النص الشعري المركب موقفيته الموحدة. وينسحب ذلك على بنيته الكبرى؛ وذلك أن البنية الكبرى لا تقتصر على العلاقات بين القضايا المتجاورة، إنما هي بنية شمولية تلتقط عناصرها من مجموع

قضايا النص المتآلفة. بناء على ذلك، يتعذر تحصيل بنية كبرى واحدة لنص شعري مركب.

بيد أن المرء لا يعدم قصائد مركبة من الشعر العباسي بخاصة، يفتح لها التأويل باباً على تآلف المحاور، ومكونات عالم نصي واحد، وبنية كبرى واحدة. ولكنها ليست مركبة من طراز: النسيب ـ المديح، الذي تفاجئ فيه النقلة من كلام عن الذات إلى كلام عن الآخر، ولكنها من طراز: النسيب ـ الفخر، الذي تؤلف بين غرضيه ذات الشاعر. أضرب مثالاً على ذلك دالية البحتري (ت٢٨٤هـ) التي مطلعها:

سلام عليكم لا وفاء ولا عهد أما لكم من هجر أحبابكم بد؟ [1]

صنفت هذه الدالية شكلياً على أنها في وصف لقاء الشاعر بالذئب. وهذا يعني مبدئياً غض الطرف عن فصل النسيب فيها، أو النظر إليه على أنه هامش على متن الوصف. ولكننا نرى أن القصيدة تنوزع بين هند التي غدرت به، وأهله الذين ظلموه، والحياة التي تجره إلى الصراع والمواجهة. ولم يكن مشهد الصراع بين الشاعر والذئب إلا وسيلة فنية للتدليل على أن ذلك الشاعر الذي كانت له الغلبة في ذلك الصراع مع ذئب شرس، إنما هو أقوى من غدر هند وظلم أهله، وأقدر على أن يخوض ـ في ذلك المحيط الاجتماعي المتوثب ـ كافة الصراعات والمواجهات حتى مع ذئاب أخرى من عالم الإنسان، فإن لم يقدر له الفوز أسلم أمره للقدر!.

(١) الدالية في: ديوان البحتري. تحقيق حسن كامل الصيرفي. دار المعارف (١٩٦٣) ٢/ ٧٤٠-٧٤٥.

من أهم ما يدعم التأويل السابق اطراد جملة من المفاهيم التي تدور حول غدر هند والتي تجمع بين فصل النسيب وما بعده؛ فالكلام فيما تلاه عن ظلم الأهل وقسوة الحياة. ولعل الفصل الأخير من النص والذي يبدأ بـ:

لقد حكمت فينا الليالي بجورها وحكم بنات الدهر ليس له قصد

لعله لا يعدو أن يكون خاتمة مطولة بدت قاعدة الدالية، ووقعت مما قبلها جميعاً موقع النتيجة من السبب.

بناء على ذلك، نرى النسيب في مثل ذلك النص مختلفاً في نصوص أخرى وقد تلاه مديح. ولعل عزوف البحتري عن التخلص في موضع يحرص غيره عليه فيه مبرر هنا بما يشد الفصول بعضها إلى بعض من علاقات دلالية.

ومهما يكن من أمر، فقد وقف القدماء على توصيف طائفة من المبادئ العامة للممارسة اللغوية في شكلها النصي من حيث خاصية الحبك، وعالجوا كثيرا من الإشكاليات عن بنية النص وعلاقات أجزائه من خلال جملة من القوانين العامة، على رغم أنهم لم يجروا في تلك المعالجات على عرق ولم يعملوا فيها على شاكلة. وقد برهن ما انتهى إليه هؤلاء من تصورات ومبادئ عن الحبك على أن للنظرية اللغوية في تحليل النص عند العرب امتدادات بعيدة في مصادر التراث اللساني البلاغي، وأن ذلك التراث ما زالت به إمكانيات مختلفة للتزويد بأصول مرضية لتطوير علم لغوي نصي عربي، وإنه ليس داراً خربة نسج عليها العنكبوت!.

المراجـــع :

١- المراجع العربية :

- **الآمدي (الحسين بن بشر بن يحيى):** الموازنة بين أبى تمام والبحتري. تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية ـ بيروت. د ـ ت.
- **ابن الأثير (ضياء الدين):** المثل السائر. قدمه وعلق عليه د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة. د ـ ت
- **الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر):** البيان والتبين. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجى. القاهرة. ط٥(١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **الجرجاني (القاضي على بن عبدالعزيز):** الوساطة بين المتنبي وخصومه. تحقيق وشرح محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية. ط٣. د ـ ت.
- **حسان (تمام):** المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة. مجلة فصول ـ سبتمبر (١٩٨٧).
- **ابن حمزة (يحيى بن حمزة العلوي):** كتاب الطراز. دار الكتب العلمية. بيروت. د ـ ت.
- **خطابي (محمد):** لسانيات النص. المركز الثقافي العربي. بيروت/ الدار البيضاء. ط١(١٩١م).
- **ابن خلدون (عبدالرحمن):** المقدمة. الدار التونسية للنشر. تونس (١٩٨٤).
- **دو بوجراند (روبرت):** النص والخطاب والإجراء. ترجمة د. تمام حسان. عالم الكتب . القاهرة (١٩٩٨).
- **ابن رشيق (أبو على الحسن):** العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الجبل. بيروت. ط٤(١٩٧٢م).
- **ابن طباطبا (أبو الحسن محمد بن أحمد):** عيار الشعر. تحقيق د. عبدالعزيز ابن ناصر المانع. مكتبة الخانجي. القاهرة. د. ت.

- **العبد (محمد):** الكفاية اللغوية والكفاية الاتصالية. دار الفكر العربي. القاهرة (١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).
- **عبد المجيد (جميل):** البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية. الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٨).
- **العسكري (أبو هلال):** كتاب الصناعتين. تحقيق على محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية. ط١ (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).
- **ابن قتيبة (أبو محمد الدينوري):** الشعر والشعراء. بيروت (١٩٦٤م).
- **القرطاجني (حازم):** منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الكتب الشرقية. تونس (١٩٦٦م).
- **امرؤ القيس:** ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف. ط٥(١٩٩٠م).
- **الكلاعي (أبو القاسم محمد بن عبد الغفور):** إحكام صنعة الكلام. حققه وقدم له د. م محمد رضوان الداية. عالم الكتب. ط٢ (١٤٠٥هـ .١٩٨٥م).
- **ابن المعتز (عبدالله):** كتاب البديع. نشره وعلق عليه إغناطيوس كراتشقوفسكي. دار المسيرة. بيروت. ط٣ (١٤٠٢هـ .١٩٨٢م).
- **المعري (أبو العلاء):** شرح ديوان أبى الطيب المتنبي المعروف بـ"معجز أحمد". تحقيق ودراسة د. عبدالمجيد دياب. دار المعارف ط٢ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) .
- **ابن منقذ (أسامة):** البديع في نقد الشعر. تحقيق د. أحمد بدوي ود. حامد عبد المجيد. مراجعة إبراهيم مصطفى. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. د.ت.
- **ابن وهب (أبو الحسن إسحق بن إبراهيم):** البرهان في وجوه البيان، تحقيق د. أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي. ساعدت جامعة بغداد على نشره ط١ (١٣٩٨هـ/ ١٩٦٧م).

٢ - المراجع الأجنبية :

- Brinker,Klaus:Textbegriff in der heutigen Linguistik. In: Studien zur Texttheorie und zur deutschen Grammatik. Duesseldorf (1973).
- Brown, Gillian - yule, George: Discourse Analysis. Cambridge Uni. Press (1984).
- De Beaugrande, R. - Dressler, W.: Introduction to Text- Linguistics Longman- London- New York. (1983).
- Grabe, William: Written Discourse Analysis: Kaplan R. B. (ed) Annual Review of Applied Linguistics 5: 101-123.
- Halliday, M. A. K.: Language as Social Semiotic. Edward Arnold London (1993).
- Halliday, M. A. K.- Hasan, R.: Cohesion in English. Longman. London - New York (1983).
- Hartmann, R. R. K.: Contrastive Textology: Comparative Discourse. Julius Groos Verlag. Heidelberg (1980).
- Heinemann, W. - Viehweger, D.: Textlinguistik. Eine Einfuehrung- Max Niemeyer Verlag (1991).
- Lewandowski, T.: Linguistisches Woerterbuch. 2. Quelle u. Meyer. 6 Auflage - Heidelberg, Wiesbaden (1994).
- Sowinski, B.: Textlinguistik. Verlag W. Kohlhammer - Stuttgart - Berlin - Koeln - Mainz (1983).
- Van Dijk, T.: Text and Context. Longman - London - New York, (1980).
- Widdowson, H. G.: Teching Language as Communication. Oxford Uni. Press (1984).